

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٨٩٩

الجمعة، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونيوز	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	الجزائر	السيد باعلي
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدجي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس
الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي
إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting
Service, Room C-154A.

04-21751 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام بشأن التقدم

المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة

إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود بأن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي أيرلندا والجمهورية العربية السورية وسيراليون وغانا وكوت ديفوار ومصر والمكسيك واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترمت، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كالوموه إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/1147، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن توصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أعرض التقرير المرحلي للأمين العام عن توصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147).

إن التقرير المرحلي للأمين العام بشأن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، المعروض على المجلس، يشير إلى تدابير معينة متخذة أو متوخاة في تنفيذ توصيات المجلس بشأن غينيا - بيساو وكوت ديفوار وسيراليون. ويقدم التقرير تقييما أوليا عن طريقة معالجة القضايا المشتركة التي حددها البعثة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وإحاطتي الإعلامية تأخذ في الحسبان أيضا بعض التطورات التي حدثت مؤخرا في البلدان المذكورة آنفا، والتي زارها البعثة منذ إصدار التقرير.

وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن العملية السياسية في غينيا - بيساو وللتحضير للانتخابات التشريعية عادت إلى مسارها الصحيح وذلك بعد أن سلمت اللجنة التي تقودها العصابة العسكرية السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، المشكلة من مجرد قادة مدنيين. ويحيط تقرير الأمين العام علما بالتزام الحكومة الانتقالية المعلن باستعادة الشرعية الدستورية وإجراء الانتخابات التشريعية في ٢٨ آذار/مارس

والنهوض به. وتحقيقا لهذه الغاية، يرحب التقرير بالأنباء التي تفيد بأن مجلس الأمن يبحث في مسألة تكوين بعثة كاملة العناصر من بعثات حفظ السلام لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. ولا تزال هذه المسألة قيد النظر في المجلس.

وفيما يتصل بليريا، يشير تقرير الأمين العام إلى أن الخطوات المبكرة والحازمة المتخذة تجاه تنفيذ عملية السلام تبشر بالخير لبليريا وتسهم أيضا في توطيد السلام في جارتها سيراليون وفي سائر أرجاء المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وكما يعلم الأعضاء، لم تصل بعثة الأمم المتحدة في ليريا بعد إلى كامل قوامها، ويطلب التقرير الدول الأعضاء التي وعدت بتقديم قوات بأن تبادر إلى تنفيذ تعهداتها في أقرب وقت ممكن. ونحن على ثقة من أن بعثة الأمم المتحدة في ليريا ستحصل في أبكر وقت ممكن - ربما في غضون الشهر القادم أو الشهرين القادمين - على قوام كبير من القوات في البلد لتبدأ عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومن شأن هذا الانتشار أن يساعد دونما شك في النهوض بأوضاع الأمن في البلد، مما يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات الأخرى إلى السكان المستضعفين فيه. ويعرب التقرير أيضا عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي البرهان على مشاركته التامة في ليريا وذلك بتهيئة الظروف الضرورية لضمان نجاح مؤتمر المانحين القادم بشأن إعادة تعمير ليريا، المقرر عقده في نيويورك بتاريخ ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

وفيما يتعلق بسيراليون، أحاط التقرير علما بالتقدم الذي يجري إحرازه بصدد توطيد السلام إزاء بعض التحديات المتبقية. وتشمل تلك التحديات القيود الموارد التي تواجهها قوات الأمن. بيد أنه ما زال يتعين عمل الشيء الكثير لضمان أن يراعي انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المخطط له قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية عن الأمن الداخلي. واعتمد أعضاء

٢٠٠٤، على أن يعقبها إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥.

ولاشك في أن هذه التطورات الإيجابية - ولا يسع المرء إلا أن يؤكد من جديد النداء الذي وجهه مجلس الأمن في وقت سابق إلى المجتمع الدولي بأن يواصل مشاركته التامة مع غينيا - بيساو - هي تطورات تبعث في الحقيقة على التشجيع. ولقد تم توفير الموارد المالية للانتخابات التشريعية، وقدم عدد من شركاء غينيا - بيساو مساعدات لتلبية بعض الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي يحتاج إليها البلد.

وفيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار، التي استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية شاملة بشأنها قدمتها في الأسبوع الماضي إدارة عمليات حفظ السلام، يبين التقرير أن تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي يعترضه عدم رغبة الأطراف في الامتثال على النحو الأوفى للاتفاق نصا وروحا. ولكن حدث تقدم يحمل على التشجيع، ولا بد من التسليم بهذا التقدم على النحو الواجب. لقد توقفت عملية السلام من شهر أيلول/سبتمبر حتى أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وبسبب المواجهة التي وقعت بين الحكومة والقوات الجديدة بشأن الإجراءات المتبعة في تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني. بيد أن من دواعي التشجيع ملاحظة أن الأطراف في كوت ديفوار التزمت من جديد، في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، ومنذ ذلك الحين عاد وزراء القوات الجديدة إلى الحكومة واستأنفوا القيام بوظائفهم في حكومة المصالحة الوطنية. وتدل عودة عملية السلام إلى مسارها بجلاء على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة التقييم التي أوفدت مؤخرا بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام إلى كوت ديفوار لكي تعد توصيات بشأن طريقة تعزيز الوجود الدولي في البلاد

إلى المنطقة دون الإقليمية كانت موضع ترحيب كبير من الحكومات والبلدان التي زارتها على حد سواء وأسهمت إلى حد كبير في عمليات الأمم المتحدة وفي التعاون بين الأمم المتحدة والأطراف في البلدان التي زارتها البعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كالوموه على عرضه للتقرير.

قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أذكر، أنه وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، فإن الطريقة التي ستبناها في إعطاء الكلمة للمتكلمين الذين يتم توجيه الدعوة إليهم بموجب المادة ٣٧ هي كالتالي: لن أدعو المتكلمين بصورة فردية لأخذ المقعد المخصص لهم على طاولة المجلس أو العودة إلى مقاعدهم بجانب قاعة المجلس. فعندما يحين موعد التكلم لإلقاء بيانه، سيصطحبه أو سيصطحبها موظف المؤتمرات إلى الطاولة.

السيد إيمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أنني ممتن للسيد كالوموه على عرضه، وإلى جميع أولئك الموظفين من الأمانة العامة الذين ساهموا بتقرير الأمين العام (S/2003/1147).

لقد تغير الكثير في غرب أفريقيا منذ بعثة المجلس إليها الصيف الماضي. فقد تم نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونحن على وشك الموافقة على بعثة لحفظ السلام مطلوبة جدا في كوت ديفوار، وهناك حكومة جديدة في غينيا - بيساو. ويوفر جميع ذلك أملا حقيقيا بإمكانية تحقيق سلام دائم في المنطقة دون الإقليمية. إلا أن ذلك يقتضي التزاما دائما من المجلس ومن المجتمع الدولي لدعم الجهود التي يبذلها أبناء غرب أفريقيا أنفسهم. وهذا يفرض علينا واجبا محددًا لدعم الحلول الأفريقية.

ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة حيث يمكننا أن نقيّم التقدم المحرز ونذكر أنفسنا

بمجلس الأمن مؤخرا توصية الأمين العام المتضمنة في تقريره العشرين المقدم إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2003/1201) بإيفاد بعثة تقييم إلى سيراليون في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ فيما يتعلق بإبقاء وجود الأمم المتحدة وطبيعة ونطاق هذا الوجود بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من البلد.

وثمة تطورات حصلت مؤخرا تساهم في تعزيز عملية السلام تشمل الانتهاء الرسمي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والنهاية الناجحة لعمل لجنة الحقيقة والمصالحة في نهاية العام الماضي.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الحديث بإيجاز عن القضايا المتعلقة بعبور الحدود، التي ما زالت محور عدم الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وكمتابعة لتوصية بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة، فإن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا يجري مشاورات منتظمة مع بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلم والبعثات الإنمائية في المنطقة في سبيل تطوير استراتيجية شاملة للتصدي للمشاكل المتعلقة بعبور الحدود التي ابتليت بها المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن الأمين العام سيقدم في الأسابيع القادمة، تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن القضايا المتعلقة بعبور الحدود والقضايا المشتركة، بالإضافة إلى توصيات إزاء كيفية التصدي لها والحد من تكرار عدم الاستقرار في المنطقة.

وختاماً، يمكن للمرء، أن يستنتج، إلى حد كبير، أن تقدماً ملموساً يتواصل إحرازه في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن. ومن المهم أن يستمر المجلس منخرطاً في المنطقة دون الإقليمية، نظراً لاستثماره الكبير بالفعل فيها من حيث الأموال والموارد، للبناء على التقدم المحرز في البلدان التي تم ذكرها أعلاه ولمعالجة القضايا الإقليمية المشتركة المتعلقة بالسلم والأمن والحكم. وأود أن أذكر أن بعثة مجلس الأمن

سيراليون، وتم استخدام سوقيات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في نقل القوات إلى قاعدتها الجديدة في ليبيريا. وتخطط بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لوضع آلية للتعاون على طول حدود ليبيريا - كوت ديفوار. وكل هذا لا يؤدي إلى فعالية التكلفة فحسب، وإنما إلى نتائج أفضل بكثير. ولهذا فإننا نشجع الأمانة العامة على أن تعمل الكثير من هذا النوع، خاصة وأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يتم تقليصها بينما تتعزز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

ويتمثل المجال الثالث في العلاقة الوثيقة بين المنظمات الرئيسية العاملة في المنطقة دون الإقليمية. ونتطلع إلى التقرير المنفصل للسيد ولد عبد الله عن كيفية تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعمها. ويعتبر هذا الأمر حيويًا إذا ما أردنا بناء استقرار دائم يبقى بعد مغادرة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالمثل، ينبغي لنا أن نشجع البلدان في اتحاد نهر مانو على إعادة إحياء علاقتهما الطيبة السابقة، بدءًا بمؤتمر قمته المقرر عقده في شباط/فبراير.

واسمحوا لي أن انتقل إلى بعض القضايا المحددة التي أثارها البعثة. ففي سيراليون، وهو بلد ينعم الآن بالسلام بفضل الموارد الهائلة التي تم استثمارها هناك، يجب ألا يتم تبديد ذلك الاستثمار. علينا أن نتفحص بتمعن التقدم المحرز عن طريق مقارنته بالمعايير التي وضعها المجلس حيال انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وإذا لم يتم الوفاء بهذه المعايير بالكامل، فعلى أن ننظر في ماهية وجود الأمم المتحدة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كانون الأول/ديسمبر هذا.

وفي غينيا - بيساو، يمثل التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن جانبًا من

بكمية العمل التي ما زال يتعين إنجازها. وبطبيعة الحال، إن ما أنوي قوله الآن، إنني اتفق مع الآراء التي سيعرب عنها لاحقًا السفير راين باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نرى أن تأكيد المجلس على النهج الإقليمي بدأ يطبق تدريجيًا في الميدان، وهذا يبدو لنا واضحًا في ثلاثة مجالات رئيسية.

يتمثل المجال الأول في التصدي للمشاكل المتعلقة بعبور الحدود بشكل أكثر فعالية. وطالما أن المرتزقة والأسلحة الصغيرة يتنقلون بسهولة عبر الحدود في غرب أفريقيا، فإن الصراعات والفوضى يتنقلان معهم مما يؤدي إلى زعزعة البلدان التي كانت مستقرة من قبل. ونحن بحاجة إلى نهج إقليمية لهذه المشاكل، مثل موافقة البلدان في المنطقة على إعادة المحاربين إلى بلدانهم الأصلية خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولقد أوصى الأمين العام، في تقريره عن الأسلحة الصغيرة (S/2002/1217)، بأن يسعى المجلس بمزيد من القوة لاتخاذ تدابير واسعة، مثل عمليات حظر الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، في حالات مثل غرب أفريقيا، حيث الحدود لا تحد من تنقل المتاجرين في الأسلحة والمرتزقة. ونعتقد أنه ينبغي أن يتم النظر في ذلك بالاقتراح مع التقرير الوشيك للسيد ولد عبد الله بشأن التصدي للمشاكل المتعلقة بعبور الحدود.

ويتمثل المجال الثاني في استخدام أصول الأمم المتحدة عبر المنطقة بطريقة أكثر فعالية. ونحن مسرورون لتعيين الأمين العام مبعوثًا خاصًا لغرب أفريقيا. لقد عقد الممثل الخاص منذ ذلك الحين اجتماعات تنسيقية قيمة مع البعثات الأخرى في المنطقة دون الإقليمية. ونرحب كذلك بجهود إدارة عمليات حفظ السلام باستغلال أوجه التعاون بين البعثات. فعلى سبيل المثال، حصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تدريب قبل نشرها من بعثة الأمم المتحدة في

مختلف المناطق، ولاستخلاص الدروس التي تفيدنا في تطوير القدرات التعاونية الإقليمية المتوفرة لدينا، آملين في وضع نموذج لتدخلات الأمم المتحدة في المناطق الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد السفير، وأشكر بالأخص سلفكم، إذ أن المملكة المتحدة كانت البلد الذي رأس البعثة التي أوفدت إلى غرب أفريقيا.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر السيد كالوموه على حضوره لعرض التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا.

سيتكلم سفير أيرلندا بعد قليل نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإني أؤيد بيانه تأييدا كاملا. وفي هذه المرحلة أود مجرد أن أدلي بملاحظتين. فجلستنا اليوم تعطيني الفرصة لأدلي بتعليق مزدوج.

أولا، أعتقد أن غرب أفريقيا تقف اليوم أمام منعطف. وثانيا، علينا أن نغضي في التزامنا بسلوك نهج إقليمي في الأنشطة التي نقوم بها.

وكما ذكرت، أن أفريقيا تقف اليوم أمام منعطف. وأعتقد أنه يمكننا أن نلاحظ، أولا، أن الحالة في كل بلد من بلدان المنطقة قد تطورت تطورا ملحوظا نحو الأفضل منذ إنشاء بعثة مجلس الأمن في تموز/يوليه. ففي ليبيا، تجري عملية الانتقال السياسي على قدم وساق، والحكومة الجديدة عاكفة على إعادة الأمور إلى طبيعتها في هذا البلد. أما بعثة الأمم المتحدة في ليبيا - والبالغ عدد أفرادها ٩٠٠٠ فرد، وقد بلغني من المعلومات المتوفرة أن هذا العدد سيرتفع إلى ١٣٠٠٠ فرد - فقد أسهم انتشارها اليوم إلى تغيير الأوضاع هناك، كما كنا نأمل، بما يشمل التحسن التدريجي للحالة الأمنية، وتوفير المساعدة الإنسانية، والتقدم في مجال حقوق الإنسان واحتمال تسريح المجموعات المسلحة.

جوانب التطورات الأخيرة الإيجابية في غينيا - بيساو. ويظهر أن ما من جهاز في الأمم المتحدة تقع عليه المسؤولية الوحيدة في العديد من هذه المجالات، وأنه كلما تعاوننا معا أكثر كلما أصبحنا فعالين أكثر. وعليه، فإن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا هاما يضطلع به في جميع أنحاء الإقليم، حيث الفقر والتخلف قد أسهما في أسباب الصراع.

وفي ليبيا، فإن التحديات المقبلة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا معروفة جدا. وكما وصفها السيد كالوموه، فإننا بحاجة إلى تقدم مبكر ومؤكد. وسيكون برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج أكثر الجوانب أهمية في ذلك. ونرحب بتعيين نائب للممثل الخاص كلاين، وهو أيضا المنسق المقيم في الميدان. وعملية القيام بوظيفتين هذه قد أدت واجبها على خير وجه في سيراليون في ضمان أن القضايا الإنسانية والإنمائية وقضايا بناء السلم الأخرى يمكن إدماجها في عملية حفظ السلم منذ البداية.

وأخيرا، في كوت ديفوار، فبفضل العمل البارز الذي اضطلعت به القوات الفرنسية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن ثم بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أخذ الوضع يتطور.

لكنه لا يكفي لإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي مجرد الحفاظ على الوضع الراهن. فثمة حاجة ماسة إلى إنشاء عملية لحفظ السلام والمصادقة عليها بسرعة. والمسألة ليست تبسيطية ولا تكمن في التوازن بين سيراليون وليبيا وكوت ديفوار. ومن الضروري إذا أردنا عدم الاكتفاء بمجرد نقل المشاكل من بلد ما إلى جاره الأضعف مؤقتا أن نتصرف بانسجام في كل بلد من البلدان الثلاثة.

وختاما، أسمحوا لي بأن أعبر عن مدى تقديرنا لهذه المناقشات الأوسع بشأن المواضيع الإقليمية. فهي تشكل فرصة للاستماع إلى آراء دول المنطقة، ولمقارنة نهجنا بنهج

ما ذكره السفير جونز باري في وقت سابق لدى إشارته إلى الروابط بين البلدان الثلاثة وضرورة مراعاة حالة نزاع السلاح في كل منها. ونحن نشهد بالفعل عمليات نقل أسلحة في الوقت الحالي.

أما في سيراليون، فإن الانسحاب الفوري لقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سيكون متوقفاً على قدرة السلطات السيراليونية على ضمان الأمن والاستقرار على أراضي البلد كافة وعلى نحو ما لاحظته التقرير المعروض علينا، فإن الاستقرار في سيراليون ما زال متوقفاً على الحالة في ليبيريا.

وبالنسبة لغينيا - بيساو، فهي لا تزال واقفة على حافة الإفلاس. وسوف يكون لدعم المجتمع الدولي أهمية أساسية في توطيد السلام في هذا البلد، وهو سلام لا يزال هشاً إلى أقصى الدرجات.

وفي كوت ديفوار، ما زلنا بانتظار استهلال المراحل الأولى من عملية السلام الكامنة في قلب اتفاق ليناس - ماركوسي. ولن يتاح لكوت ديفوار أن تتقدم إلى الأمام بدون التزام صارم من جانب الأمم المتحدة. فقد حان الوقت لتعزيز الزخم السياسي الذي سبق أن أشرت إليه. إن لدينا مسؤولية جماعية إزاء كوت ديفوار، شأن مسؤوليتنا الجماعية إزاء البلدان الأخرى في المنطقة. وآمل أن تتمكن قريباً من اعتماد مشروع القرار الذي نحن بصدد مناقشته والمتعلق بتحويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى قوة لحفظ السلام.

أما ملاحظتي الثانية، والتي يسرني أن أكون في وضع يسمح لي بالإدلاء بها، فهي أن ثمة توافقاً في الآراء أخذاً في الظهور داخل المجلس بشأن ضرورة سلوك نهج إقليمي إزاء الأنشطة التي نضطلع بها. وقد نشأ توافق الآراء هذا على أساس - أو هو تعزز على الأقل بفضل - البعثة التي قادها

أما في سيراليون، فيبدو لي أن حالة الاستقرار آخذة في التحسن منذ تموز/يوليه الماضي. ومن باب الإنصاف القول إن البلد بات الآن على المسار الصحيح.

ويظهر أن الحكومة في غينيا - بيساو قد بذلت جهوداً جديرة بالثناء في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك إعادة النظر في الدستور وفي مفهوم الحكم الرشيد بوجه عام.

وختاماً، في كوت ديفوار، من واجبنا أن نؤكد أن عملية السلام سجلت تقدماً هاماً منذ كانون الأول/ديسمبر. فقد عاد وزراء القوات الجديدة إلى الحكومة، وتم تجميع الأسلحة الثقيلة وتسوية مسألة ولاية رئيس الوزراء، ويجري النظر حالياً في النصوص الأولية وفقاً لاتفاق ليناس - ماركوسي. وسلطت المناقشات التي عقدت في مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة الضوء على الزخم الحاصل في كوت ديفوار، ويجب المحافظة على هذا الزخم.

من هنا، ورغم أن منطقة غرب أفريقيا تقف أمام منعطف، فإنها لم تتوصل بعد إلى حل جميع مشاكلها. إن علينا أن نلتزم أقصى جوانب الحذر ونبدي أكبر قدر من التصميم، لأن الصعوبات الماثلة أمامنا لا تزال كبيرة. وسوف أتطرق بإيجاز إلى كل من الحالات الأربع على حدة لنبين رأينا إزاء هذه الصعوبات.

إننا نعتقد أن إعادة إعمار ليبيريا تشكل مهمة هائلة. فهي تتطلب وقتاً وتصميماً وموارد مالية تتناسب وحجم الجهود المبذولة. وفي ذلك الصدد، سوف يشكل المؤتمر الدولي الذي سيعقد في ٥ و ٦ شباط/فبراير حدثاً ذا أهمية كبرى. إننا مدركون لاستمرار ضرورة نزاع سلاح المجموعات المسلحة، وهذا ما سبق أن دعاني إلى الحديث عن "احتمالات". وإننا نعلم أن البعض رفض تسليم سلاحه ولجأ إلى بلدان مجاورة، ولا سيما كوت ديفوار، على نحو

بلدان المنطقة والتعامل بشكل منتظم مع المشاكل المرتبطة بالمرتزقة والجنود الأطفال واللاجئين عبر الحدود.

وأود أن أختتم بياني بأن جدول أعمال مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ اشتمل على بنود كثيرة تتصل بغرب أفريقيا، ومن الواضح أن ذلك سينطبق كذلك على عام ٢٠٠٤، ونحن نوطد دعائم السلام في سيراليون، ونواجه التحدي المتمثل في صنع السلام وإعادة الإعمار في ليبيريا، وننظر في احتمالات إقامة وجود قوي للأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ولدي اقتناع كامل بأن بعثات مجلس الأمن إلى وسط وغرب أفريقيا كانت مفيدة للغاية، لأنها أتاحت لنا فهما أفضل للحقائق الواقعة في الميدان ومكنتنا من إحراز بعض التقدم. ويبدو لي من الممكن أن ننظر في ملائمة التوقيت لإيفاد بعثة أخرى في وقت لاحق من العام، بعد تكوين القوات المختلفة، ونشر الموجود منها في ليبيريا وفي كوت ديفوار، واستجلاء البعد الإقليمي بشكل كامل.

السيد آدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): تدلل مناقشاتنا اليوم من جديد على الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في أفريقيا بصفة عامة وفي غرب أفريقيا بصفة خاصة، فهي لا تزال إحدى شواغله الرئيسية.

وأحطنا علما بعرض السيد تولىميني كالوموه التقرير المرحلي للأمين العام عن توصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147)، ونشكره عليه.

كما نعرب عن تقديرنا لمبادرة تمكين أعضاء المجلس من تكوين فكرة أفضل عن الحقائق الواقعة في الميدان والإمام بجوانب لا ينقلها التقرير، ليس لمحاولته إخفاء هذه الحقائق، وإنما لمجرد أنه لا يمكن للكلمات المكتوبة أن تمثلها. وهنا أود أن أؤكد إلى أي درجة توجد هذه الزيارات وتعزز بين شعوب المنطقة شعورا بأن المجلس يضطلع بمسؤولية إدارة الأزمات التي تقع ضمن نطاق اختصاصه. وكم في الواقع من

السير جيريمي غرينستوك إلى تلك المنطقة دون الإقليمية في تموز/يوليه. ونحن نرحب بتوافق الآراء هذا لأن الصعوبات التي أشرت إليها لا يمكن أن تحل كما سبق لي أن ذكرت، إلا على أساس إقليمي. ويبدو لي، في هذا الصدد، أننا نواجه تحديا. سوف ننتظر صدور تقرير زميلنا السيد ولد عبد الله، لكنني أعتقد أننا نواجه تحديا. ويتعين ترجمة توافق الآراء بشأن سلوك نهج إقليمي إلى إجراء عملي، لا سيما وأن جميع الوفود التي أدلت اليوم ببيانات شددت على هذا التوافق. فكيف لنا أن نقوم بذلك؟

يبدو لي أن ثمة، أولا، حاجة إلى دعم الجهود الكبيرة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أدت دورا أساسيا وحاسما في تسوية النزاعات في المنطقة، بما في ذلك سيراليون. ونوه أيضا بالدور الذي أدته في غينيا - بيساو، والذي قامت به في ليبيريا مؤخرا، حيث تقدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفي كوت ديفوار، حيث تقوم بعمل ممتاز بالتعاون مع القوات الفرنسية والأمم المتحدة. بيد أنني لاحظت كثيرا، وأكرر هذا اليوم، أن قدرة الجماعة المادية تشرف على الانتهاء. ومن واجب المجتمع الدولي تعزيز مواردها. وأرى أن زيادة فعالية الجماعة سيكون أفضل طريقة لكفالة توطيد دعائم السلام في غرب أفريقيا.

وأرى أنه يجب علينا مد يد العون لسكان أفريقيا في الوفاء بالتزاماتهم. ومن أمثلة ذلك الوقف الطوعي الذي فرضته الجماعة على الأسلحة الصغيرة عام ١٩٩٨. ونحن من جانبنا على استعداد للنظر في أية تدابير قد تعين على إزالة العوائق التي تعترض تنفيذه. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام في هذا الصدد.

وأخيرا، أرى أنه يجب علينا أن نقدم كل الدعم اللازم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. فهذا المكتب أداة ضرورية، بل لا غنى عنها لتمكيننا من استباق الأحداث في

تتطلب عملاً منسقاً من جانب المجلس، فضلاً عن التنسيق بين أعمال المجلس وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وجملة القول أنه يلزم نزع فتيل التوتر في البؤر الساخنة، والحد من دورة العنف أو وقفها، رغم استمرار جميع العناصر التي أدت إلى هذه الحالة المأساوية في الوجود. ورغم أننا قد أحرزنا بعض التقدم، فإننا لم نستأصل المalarيا، التي أصبحت الآن في المرتبة الثانية بعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نتيجة لتحركات السكانية الواسعة النطاق، والاعتصاب الجماعي وتمزيق الهياكل الأساسية الصحية، في تعاقب الصراعات الواحد تلو الآخر، وتتابع الكوارث الوبائية أو الطبيعية الواحدة إثر الأخرى. وتلك مسألة تتسم بأهمية عاجلة.

والأساطير الأفريقية حافلة بالإشارات إلى مفارق الطرق، التي توصف فيها بأنها أماكن مخوفة بأخطار شديدة، أماكن تلتقي عندها جميع الطرق المؤدية من المناطق المحيطة، وقد يلاقي فيها المرء عدواً، ولكنها دائماً أماكن يلزم عندها اتخاذ قرار بالطريق الذي ينبغي أن يتخذ. أما أعداء غرب أفريقيا فمعروفون. وهم متعدّدو الأوجه، لأن لهذه العداوات أسباباً تاريخية وداخلية وخارجية. وأود أن أشير إلى حفنة منها فقط.

على الصعيد التاريخي، أود أن أذكر الفترة القصيرة من الوقت التي أتيحت لبناء الدولة القومية في فترة ما بعد الاستعمار، فضلاً عن انخفاض أهميتها الاستراتيجية نتيجة لانتهاز الحرب الباردة.

وعلى الصعيد الداخلي، ثمة افتقار للديمقراطية وسوء حكم، يهيئ الظروف المواتية لبقاء النظام على حساب بقاء السكان، وللأمن المؤسسي على حساب الأمن الإنساني، ناهيك عن الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي،

الناس المقيمين في ساساندراف، على مشارف مونروفيا، أو كاليما التي كانت جحيماً إلى عهد قريب، لديهم أدنى فكرة عن أن مجلس الأمن يكرس أكثر من نصف وقته للخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين والمتمثل في مسلسل العنف والتدمير المتصاعد الذي يواجهه هؤلاء الناس بصفة يومية؟

وفي وقت تخطط فيه التساؤلات بتعددية الأطراف وتلقي عليها ظلال الشك، ويبدو المجلس أحياناً كأثر من آثار الماضي، تكون هذه الزيارات مفيدة للأمم المتحدة. فهي تسلط على مجلس الأمن ضوءاً أفضل وتعزز مبادرات الأمين العام في بقعة من العالم لا يزال التضامن فيها مفهوماً حافلاً بالمعنى يشكل حجر الزاوية في الأمن الإنساني. ويحدونا الأمل لذلك في أن تستمر هذه الزيارات، وأن تزداد البعثات شمولاً إلى أقصى قدر ممكن.

وكان لدى المجلس هدف واضح عندما قرر إيفاد بعثة إلى غرب أفريقيا، هو إيجاد الطرق والوسائل لتوطيد عملية السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل منع تصعيد الصراعات وأقلمتها. ومن الواضح أنه قد جرى إحراز بعض النجاح، ولكن الحالة ما زالت غير مستقرة.

ونرحب بمبادرات التنسيق التي يضطلع بها السيد ولد عبد الله في هذه المنطقة دون الإقليمية من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ونخطط علماً مع الارتياح بالتزام الأمين العام بأن يقترح في المستقبل القريب خطوات لتنفيذ توصياته. غير أنه ينبغي رغم ذلك التشديد على أن غرب أفريقيا في مفترق طرق. ونحن نركز ملاحظتنا اليوم على المسائل الشاملة ذات الصلة بالسلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما الصعوبات التي تواجهها بلدانها وكما تراها المنطقة دون الإقليمية نفسها، أي المصاعب التي

الإيجابي في التدخلات التي يجب أن توفرها غرب أفريقيا في بناء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتتطلب دينامية السلام الدائم أيضا إنشاء تحالفات للسلام والتعاون، بما في ذلك التنسيق الواسع النطاق للجماعات المسلحة غير التابعة لدول.

واسمحوا لي أن أقول، في ختام بياني، إن استعادة السلام تتطلب الشرطين التاليين: داخليا، تعريف الأطراف التي ستصنع السلام وتستعيد الثقة المتبادلة والحوار؛ وخارجيا، الدعم العسكري والمالي والإنساني. ويجب أن يتخذ المجلس إجراء في هذه المرحلة. والواقع أنه لا قيمة للهدنة أو وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام إلا بقدر تنفيذها.

وبينما تدور هذه المناقشة، نواجه تحديا مهما، ألا وهو إدماج دينامية السلام في كوت ديفوار عن طريق المساعدة، على نحو ملائم على المستوى السوقي والمالي، في عملية نزع السلاح والتسريح الجارية عن طريق النشر السريع لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بغية استعادة الثقة وتعزيزها والترويج لعودة النظام واحترام حكم القانون. وبذلك سيساعد المجلس على استقرار المنطقة دون الإقليمية والترويج للتنمية في بيئة من السلام والأمن.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكر السيد كالوموه على عرض تقرير الأمين العام.

خلصت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا إلى ضرورة اتباع نهج إقليمي بغية التصدي الفعال للوجود المستمر لعوامل زعزعة الاستقرار الإقليمية. وتجنبنا لتكرار النقاط التي سيدي بها ممثل الاتحاد الأوروبي - السفير راين ممثل أيرلندا - بعد قليل والتي نؤيدها تماما، أود أن أذكر بإيجاز خمس نقاط تتعلق بالنهج الإقليمي الذي تناوله تقرير الأمين العام إلى حد ما في الفصل الثالث.

وزيادة الانتهاكات الطويلة الأمد لحقوق الإنسان، وامتناع العدالة، وسوء إدارة الشؤون العامة.

وأما على الصعيد الخارجي، فقد توقف بناء الدولة القومية في غرب أفريقيا لدواعي الإصلاح الهيكلي والاقتصادي التي فرضت عليها. وتتمثل النتيجة في إضعاف قدرة الدول على التعامل مع التناقضات المتأصلة في أي مجتمع، وفي فقدان الدولة للمبادرة ولامتلك سياستها الإنمائية.

زيادة على ذلك، سوف تفقد الدولة تدريجيا قدرتها على كفالة احترام القانون والنظام وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. ونتيجة لذلك، نشهد الآن ضعف فقدان الشعور بالانتماء لدى المجتمعات المعوزة والمهمشة، بل وفقدانه أحيانا. ويشكل هذا أرضا خصبة لأمرء حرب يجندون فيها الجند، مما يترتب عليه تفاقم الخلافات والتنازلات العرقية أو الدينية في سياق التنافس على الموارد المحدودة والسلطة، أو على الاستغلال غير القانوني للموارد.

يسهم انتشار الأسلحة الصغيرة وشيوعها غير المشروع، وأيضا تجنيد واستخدام الأطفال الجنود في بناء ذلك البنيان المروع، الذي يجب أن يعمل مجلس الأمن على هدمه. ويجب أن يولد المجلس الزخم الضروري للترويج لعملية تؤدي إلى سلام دائم عن طريق إدماج الهدنة التي نشهدها اليوم والثقة والحوار.

تتطلب دينامية السلام الدائم تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استعادة السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بغية أن تتمكن من إنجاز ولايتها المبدئية، ألا وهي الترويج للتكامل الاقتصادي في غرب أفريقيا وتمكين المنطقة دون الإقليمية من الإسهام

المتحدة ستستفيد من معرفة الجماعة الدقيقة بالمشاكل المحددة للمنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى توصيات البعثة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية الموفدة إلى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعاً، يجب زيادة تطوير التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وينبغي أن تطور بعثتا الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا وسيراليون ومكتب الأمم المتحدة في غينيا - بيساو والبعثة في كوت ديفوار نهجاً مترابطاً للقضايا الإقليمية والقضايا العابرة للحدود. وينبغي أيضاً استكشاف إمكانات توفير مساعدة سوقية ومساعدات أخرى بغية الاستفادة من آثار التداؤب والاستخدام الأفضل للموارد المحدودة لحفظ السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذت حتى الآن ونتطلع إلى بذل جهود إضافية.

خامساً، ينبغي تنشيط الحوار السياسي في عملية سلام اتحاد نهر مانو. ونشجع دول الاتحاد على تنشيط تعاونها. ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذت من قبيل زيارات الرئيس براينت إلى غينيا وإلى سيراليون. وعلى الصعيد الإداري، ينبغي تعزيز أمانة الاتحاد بسرعة بغية توفير إطار للتعاون المعزز. وينبغي أن تنظر الأمم المتحدة، وأيضاً مجتمع المانحين والأطراف المهتمة الأخرى، أي الاتحاد الأوروبي، في إمكانية الانضمام إلى هذه العملية ودعمها.

يتطلب استقرار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية جهوداً مشتركة من منظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين ودول المنطقة. ولكن، سمحوا لي في هذا المنعطف أن أشدد على أنه مهما كانت الجهود التي تبذلها أطراف ثالثة أو الموارد التي تغمر بها المنطقة، فإنها لن تحل محل الالتزام القاطع

أولاً، يتطلب النهج الإقليمي استراتيجية متعددة الأبعاد. فسوء الإدارة؛ والازدراء بحقوق الإنسان؛ وثقافة الإفلات من العقاب؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ والفقر والبطالة، لا سيما فيما بين الشباب؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة؛ واستخدام الأطفال الجنود، واستخدام المرتزقة جميعها مسائل تتخطى الحدود. فهي جميعها مترابطة ولا يمكن معالجة أي منها بمعزل عن غيرها. ومن دون استراتيجية شاملة تراعي الأسباب الجذرية والمعقدة للصراع وأيضاً أعراضها المتساوية في التعقيد، من الصعب تصور السلام في غرب أفريقيا.

ثانياً، تتطلب الاستراتيجية المتعددة الأبعاد جهوداً متكاملة ومنسقة. ويجب أن تحدد الحكومات في المنطقة والمنظمات والآليات الدولية ومجتمع المانحين الدولي وأصحاب المصلحة الآخرون الأهداف المشتركة ومجالات التعاون وأن يتقاسموا المسؤوليات. ومن دون نهج منسق لن يتسنى التقليل من ازدواجية الجهود ولا زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة المتاحة.

ثالثاً، يجب تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ثمة أمر ذكرنا من قبل، وهو يستحق التكرار هنا، لا يمكن المغالاة في تقدير الدور الإيجابي الذي تواصل الجماعة تأديته من أجل السلام والأمن في غرب أفريقيا. فقد أدت وساطة الجماعة، على أعلى مستوى سياسي، إلى منع نشوب أزمة كبيرة بعد الانقلاب العسكري في غينيا - بيساو وأدى حفظة السلام التابعون للجماعة دوراً أساسياً في استقرار كوت ديفوار وليبيريا.

إن الجماعة تحتاج، في رأينا، إلى دعم المجتمع الدولي لزيادة قدراتها لتمكين من أن تتصدر تماماً جهود منع نشوب الصراعات والوساطة في غرب أفريقيا. ومن المؤكد أن الأمم

سنة أشهر في إطار استقرار أوضاع الصراعات التي تعصف بمنطقة نهر مانو دون الإقليمية. وقد بدأ السلام يتجذر في سيراليون، وثمة آفاق واعدة في كوت ديفوار وليبيريا وغينيا - بيساو.

وفيما يتعلق بكوت ديفوار، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على الأهمية الملحة لأن تعزز الأمم المتحدة تواجدتها في ذلك البلد بغية تقديم المساعدة ودعم عملية السلام بقدر أكبر من الفعالية. وستتناول ملاحظاتي أساسا النهج الإقليمي، الذي أعتقد أنه لا غنى عنه إن كان لنا أن نحتوي بؤر التوتر هذه التي توجع وتنشر الحروب العنيفة والمدمرة التي تعصف بالمنطقة دون الإقليمية منذ أكثر من عقد من الزمان.

إن الملاحظات التي وردت في تقرير الأمين العام عن مسائل تتجاوز الحدود الوطنية تؤكد اقتناعنا بضرورة بذل جهودنا المقبلة في إطار استراتيجيات العمل دون الإقليمي. والواقع أن التجربة دلت على كيفية أن بقاء عمليات السلام التي تنفذ على الصعيد الوطني تتوقف على البيئة الإقليمية. وتكشف توصيات التقرير المتعلقة بتلك الجوانب، من قبيل المفارقة، أن المجتمع الدولي لا يفتقر إلى الإرادة السياسية لتحقيق تسوية دائمة لما يسمى بحرب نهر مانو الإقليمية فحسب، بل يفتقر كذلك إلى إطار عمل شامل ومتكامل ومتسق.

ومع ذلك، يبدو لي أنه لو توفرت الإرادة السياسية اللازمة، عندئذ يكون المجتمع الدولي قد امتلك جميع العناصر لتحديد إطار عمل للوقاية ولبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. وثمة توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى دعم عمليات السلام الجارية في سيراليون وكوت ديفوار وليبيريا من خلال العمل على المستوى الإقليمي. والعوامل التي تغذي عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية - التجارة غير

من جانب الحكومات الوطنية في المنطقة بالسلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى غرب أفريقيا.

وأود أيضا أن أنقل إلى الأمين العام عميق تقديرنا لتقريره عن تنفيذ ملاحظات وتوصيات البعثة التي تنطبق، من نواح كثيرة، على وسط أفريقيا، حيث توجد أوجه شبه كثيرة جدا بين المنطقتين دون الإقليميتين. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد كالوموه على عرضه المتميز للتقرير وعلى تعليقاته.

أود أن أبدأ بالتشديد على أنه، من وجهة النظر المنهجية، أدخلت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا ابتكارا مهما حينما أدرجت عنصرين أساسيين في مجال تحرياتها: تقييم العبر المستفادة فيما يتعلق بإدماج السلام، لا سيما في سيراليون، والأخذ بنهج إقليمي لمنع نشوب الصراعات واستعادة السلام وتوطيد أركانه.

وهذا، من دون شك، تطور مهم في نهجنا صوب قضايا حفظ السلام، ومن المحتمل أن يفتح سبلا جديدة لعمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام. ونرحب بهذه الدعوة لا للتأمل في القضايا فحسب، ولكن أيضا للاستفادة من الخبرة المكتسبة في مجال بناء السلام، بما في ذلك على وجه الخصوص البعد الإقليمي.

ولذلك، لن أطيل الحديث عن أوضاع بعينها، فهي تتطور بطريقة إيجابية عموما. وفي الواقع، نحن سعداء بملاحظة أنه قد بدأت معالجة الشواغل التي أعربت عنها البعثة كما بدأ تنفيذ توصياتها. وإذ نقرأ تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2003/1147) والتقارير الأخرى الأحدث تاريخا، يمكننا قياس التقدم الملموس الذي تحقق في غضون

على تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة. ويتصل بذلك تنظيم البعثات المشتركة لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الارتباط مع مؤسسات بريتون وودز، لأنه من البديهي أن السلام الدائم يتطلب تنمية دائمة.

وتوطيد السلام المستعاد يتوقف بشكل أساسي على نجاح إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقف استئصال ظواهر مثل المرتزقة والأطفال الجنود - كما أكد الأمين العام بحق - على معالجتنا لمسألة بطالة الشباب. والمجتمع الدولي يوظف موارد ضخمة من أجل إعادة السلم وصونه، ولكنه يتردد في تمويل مشاريع اجتماعية - اقتصادية، هي أقل تكلفة وإن كانت أساسية للتمكين من تجذر السلام والاستقرار بصورة راسخة ودائمة في البلدان الخارجة من الصراعات.

ومن نافلة القول إن مسؤولية زعماء بلدان المنطقة دون الإقليمية عن استعادة السلام والاستقرار الدائمين مهمة أيضا. وينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي من تواجده القوي في المنطقة دون الإقليمية ومن المناخ السياسي الجديد الذي بدأ يلوح في الأفق في حفز زعماء بلدان المنطقة من أجل إحياء الحوار السياسي وتنشيط اتحاد فخر مانو ليكون أداة للتعاون والتكامل الإقليمي. وتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة أصبح أكثر ضرورة من ذي قبل.

وأود أن أختتم بالتشديد على أهمية أن يقوم مجلس الأمن ببلورة مفهوم للنهج دون الإقليمي يكون واضحا وعملي المنحى. وقد وصفت في بياني هذا بعض العناصر التي يمكن أن تساعد على بلورة ذلك النهج. وعندما يأتي الوقت، يمكن لأعضاء المجلس أن يفكروا في إسناد المهمة إلى الفريق العامل المخصص التابع للمجلس والمعني بمنع نشوب

المشروعة في الأسلحة، واستخدام المرتزقة، وتجنيد الأطفال الجنود، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وحرية تنقل المجموعات المسلحة من بلد إلى آخر، وتفاقم التوترات العرقية أو الدينية - قد تم تعريفها وتحديدتها. وأنا على اقتناع بأن التقرير الذي يتوقع أن يقدمه الأمين العام عن تلك المسائل في غضون الأيام المقبلة سيساعدنا على صقل تحليلنا وفهمنا لتلك الظواهر، وبالتالي بلورة استراتيجية عمل ملائمة وفعالة.

إن توزيع المسؤوليات بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في مجال حفظ السلام يتم تحديده جيدا بصورة متزايدة، كما أن التعاون - سواء على الصعيد المفاهيمي أو فيما يتعلق بالتنفيذ العملي - محسوب وقيد السيطرة. وقد أصبحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شريكا موثوقا به ومستعدا. كما أن قدراتها المؤكدة - ليس في مجال الدبلوماسية الوقائية فحسب، بل وفي مجال استعادة السلام - بما في ذلك في حالات الطوارئ - تمثل رصيда لا بد للمجتمع الدولي أن يدعمه ويشجعه. ومع ذلك، لا بد لنا أن نلاحظ أن المساعدة المقدمة لتلك الجماعة حتى الآن لا تستحق عناء التضحيات التي تقدمها نيابة عنا جميعا. والتفاعل مع الاتحاد الأفريقي - خاصة من خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد - يمكن أن يحقق الاتساق اللازم للعمل المتضافر بغية إقرار السلام والتنمية في جميع أنحاء القارة. ويمكن أن يتحقق ذلك أيضا من خلال دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعد شكلا أصيلا للشراكة من أجل السلام والتنمية صاغه الأفارقة ومن أجل الأفارقة.

وهذا يعكس مدى أهمية أن يقرر المجتمع الدولي - ومجلسنا بصفة خاصة - أسلوب عمل للنهج دون الإقليمي، الذي لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة، وهو ما ينبغي أن أشدد عليه مرة أخرى. ولا بد أن يركز جوهر هذا النهج

الأمم المتحدة، أدت الجهود المنسقة إلى تطورات إيجابية في غينيا - بيساو وفي سيراليون - أشار إليها الأمين العام المساعد وممثل المملكة المتحدة لثوهما - فضلا عن التقدم في عمليتي السلام في كوت ديفوار وليبيريا.

ومع ذلك، تبقى القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية بمثابة تحديات جسيمة تهدد استقرار المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي هناك حاجة إلى تعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية تعزيز فعاليتها من خلال تقديم المجتمع الدولي لدعم تقني وبشري ومالي قوي ومستدام.

ويمكن للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات التابعة له، أن تضطلع بأدوار رئيسية في تقديم المساعدة، لا سيما في المجالات التي ذكرتها فرنسا من فورها. وقد تم إحراز بعض التقدم في هذه المجالات، كما يتعين على مجلس الأمن، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يحافظ على تلك المكاسب. وحدد مجلس الأمن المجالات الرئيسية التي يمكن أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور، مثل تيسير مفاوضات السلام، وتنفيذ اتفاقات السلام، وإرساء سيادة القانون، والإعداد لإجراء عمليات انتخابية عادلة وشفافة، وتشكيل الإدارات الانتقالية، وتعزيز القدرات لتوفير الأمن، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وإيصال المساعدة الإنسانية والوفاء بالاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال.

وفي ذلك الصدد، نحن مستعدون لتأييد الاقتراح بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتحويلها إلى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدي الفلبين وحدة في ليبريا، كما أننا نؤيد دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بتعهداتها بالمساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في أقرب وقت ممكن. ونولي أهمية كبيرة لنجاح المؤتمر الدولي

الصراعات في أفريقيا وحلها، لدراسة تلك المسألة وتقديم الاقتراحات.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا أن الرئاسة الشيلية أدرجت في برنامجنا التقرير المحلي المقدم من الأمين العام بشأن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147). كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد تولياميني كالوموه على عرضه للتقرير.

في عام ١٩٩٨، قال الأمين العام في تقريره بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها:

”بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على نيل البلدان الأفريقية لاستقلالها، يوجد إدراك متزايد فيما بين الأفارقة أنفسهم لأن القارة يجب أن تنظر إلى أبعد من ماضيها الاستعماري بحثا عن أسباب النزاعات الحالية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا بد لأفريقيا من أن تنظر إلى نفسها.“ (S/1998/318، الفقرة ١٢)

وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، قام الأفارقة باتخاذ خطوات هامة لتعبئة قدراتهم ومواردهم لمعالجة صراعاتهم، خصوصا وبشكل محدد من خلال التعاون الإقليمي. وقد شاركت الأطراف المتحاربة في المنطقة في صياغة حلول نابعة من داخل المنطقة.

ويكتسي النهج الإقليمي أهمية متزايدة في غرب أفريقيا. فمجموعتها الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عمرها الآن ٢٩ عاما. ورغم الانقسامات السياسية والثقافية والتباينات الاقتصادية بين أعضائها، إلا أنها أنشأت واحدة من أوائل الآليات الأمنية دون الإقليمية في العالم، لتضع نظاما أصيلا لمعالجة صراعاتها. وبالتعاون مع

إن نتائج المشاورات التي أجريتها مؤخرا بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار جاءت مكملية للتقييم الإيجابي الشامل لتنفيذ التوصيات الرئيسية في أعقاب بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. صحيح أن فترة ستة أشهر إطار زمني أقصر من اللازم لإحراز تقدم بشأن مجموعة واسعة من المشاكل التي تواجه تحقيق السلام والأمن والاستقرار في عدد من بلدان غرب أفريقيا. بيد أنه مما يدعو إلى التشجيع أن نرى أحد البلدان الأشد تضررا بالصراع في المنطقة، وهو بالتحديد ليبيريا، يدخل في مسار جديد يستجيب لبعض نتائج البعثة واستنتاجاتها. وتطلع إلى إحراز نتائج ناجحة في مؤتمر إعادة الإعمار في ليبيريا، المقرر عقده في ٥ و ٦ شباط/فبراير، بوصفه دلالة على الالتزام المستمر للمجتمع الدولي بمستقبل ليبيريا.

كما نشيد، في ذلك الصدد، بقصة النجاح الناشئة في سيراليون بوصفها حديرة بالثناء كما أننا مستمرون في تأييد فكرة الارتباط الهام بين إحلال السلام في ليبيريا وترسيخ الاستقرار في سيراليون في إطار التقدم الشامل المحرز في المنطقة دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو. ويمكن لكوت ديفوار أن تتبع نفس المسار إذا نفذت جميع الأطراف تنفيذًا كاملاً اتفاق ليناس - ماركوسي، بالمشاركة المتزايدة للأمم المتحدة ودعمها من خلال نشر عملية لحفظ السلام في الوقت المناسب.

والأهم من ذلك، فإن مجلس الأمن تناول العديد من التوصيات التي تقع في نطاق مسؤوليته في المشاورات والمناقشات والقرارات والبيانات الرئاسية بشأن ليبيريا وغينيا - بيساو وسيراليون وكوت ديفوار.

ولم تتصد بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا نفسها لمسائل محددة لفرادى البلدان فحسب، بل تابعت أيضا

المقبل بشأن إعادة إعمار ليبيريا. ونؤيد إرسال بعثة التقييم المقررة إلى سيراليون بغية إجراء تقييم للتقدم المحرز في إنجاز المعايير المرجعية التي ينبغي أن توجه خفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وينتظر وفدي أيضا توصيات البعثة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا - المفوضية الأوروبية، التي ستقوم بزيارة إلى مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا بغية تقييم قدرات الجماعة واقتراح السبل لتعزيز فعاليتها.

إننا نرحب بخطة الممثل الخاص للأمين العام في غرب أفريقيا لوضع استراتيجية للتصدي للمساائل التي تكمن في صميم عدم الاستقرار السائد في المنطقة دون الإقليمية، كما نتطلع إلى تقريره عن السبل العملية للتصدي لهذه المسائل.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد رومانيا البيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي. وبشكل عام، نحن نقدر تقديرا كبيرا الالتزام الشامل للاتحاد الأوروبي بتعزيز عملية السلام والاستقرار في غرب أفريقيا وإسهامه الكبير في العملية. ولذا سأدلي بمجرد بعض التعليقات المحددة بشأن الموضوع قيد النظر.

أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وكذلك على قرار إجراء مناقشات منفصلة بشأن التقريرين المقدمين عن غرب أفريقيا وعن وسط أفريقيا على التوالي، مع مراعاة خصائص كل من المنطقتين.

ونشيد بالأمين العام على تقريره الشامل (S/2003/1147). وبوسع رومانيا أن تؤيد الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام المساعد، كالوموه، وهي الملاحظات التي نشعر بالامتنان عليها.

العنف فحسب، بل يحملون أيضا عدم الاستقرار والتدمير. ويؤدي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال وانتشار التجارة غير القانونية بالموارد الطبيعية إلى المزيد من تفاقم الصعوبات في منطقة دون إقليمية يواجهها بشكل عام قصور في الحكم الرشيد.

ونظرا للطابع المعقد والمتشابك لمصادر عدم الاستقرار في غرب أفريقيا، يقتضي اتباع نهج متكامل يغطي المنطقة قاطبة ويتصدى للتحديات في صميمها. وبناء على ذلك، ينبغي أن نبذل جهدا من أجل جعل هذا النهج يؤثر بفعالية على عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن.

وبالمثل، تؤيد رومانيا تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المنطقة، كما أننا نؤمن بأنه ينبغي أن تولى مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا المسؤولية عن ضمان التنسيق الإقليمي لجميع المنظمات المشاركة، مما يجعل بالتالي أثر هذه المنظمات أكثر أهمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن ينظر إلى الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الخفيفة على أنه يرتبط ارتباطا عضويا مع المساعي المماثلة التي تبذل على الصعيد الدولي، مما يزيد من فرصه في أن يصبح قابلا للتنفيذ.

ولعلنا نستطيع أن نفكر في دور أكبر لهذا المكتب، يتجاوز التنسيق والطلب إليه أن يقدم أفكارا ومقترحات لحلول للمسائل الإقليمية، بالتوازي مع دعم الحوار المفيد والبناء على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي. وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن القضايا المتعلقة بعبور الحدود في غرب أفريقيا، بهدف إجراء المزيد من تحليل السبل العملية التي يمكن للمجلس أن يتصدى بها لهذه القضايا.

وفي نفس السياق، نود أيضا أن نرحب بنظر الاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية إقليمية لغرب أفريقيا تركز

ظروف غرب أفريقيا بأسرها والحاجة إلى أن يولد المجتمع الدولي وسائر أسرة مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها زحما جديدا للدعم والمساعدة والشراكة مع منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

واتخذت بعض الخطوات في هذا الشأن أيضا. وفي ذلك الصدد، نشيد بالاجتماع الإقليمي الذي عقد في فريتاون بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهو الاجتماع الذي جمع رؤساء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية وقادة القوة في غرب أفريقيا. ومن المتوقع أن يوطد الاجتماع المقبل، المقرر عقده هذا الشهر في داكار، ذلك التطور الجديد. وينبغي لمجلس الأمن من جانبه أن يقدم المزيد من الدعم للاجتماع حتى يتمكن من أن يصبح منتدى للتصدي للمسائل الأكثر إلحاحا التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة المشاكل المتعلقة بعبور الحدود.

ومن ناحية أخرى، نظرا لعدد التوصيات التي قدمتها بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بغرب أفريقيا بأسرها ولنطاق هذه التوصيات، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وترى رومانيا، استنادا إلى تجربتها في منطقتها بالذات - أوروبا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا - أنه لا يمكن إيجاد حل دائم لأساس عدم الاستقرار الذي ما زال يهدد ويقوض ليس السلام في غرب أفريقيا فحسب، بل أيضا أي أمل في التغلب على التخلف الإنمائي المتفشى في المستقبل المنظور، إلا بالتصدي للمسائل الإقليمية الشاملة.

وفي الواقع هناك غمط معين لعدم الاستقرار وللتحديات المشتركة في هذه المنطقة دون الإقليمية: ألا وهو العدد الكبير من السكان وهم بشكل رئيسي من الشباب المدججين بالسلاح والقادرين على التنقل دون قيد من بلد إلى آخر، لا يحملون معهم عبر الحدود السائبة السلاح وثقافة

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

سيدي الرئيس، يشعر وفدي بالامتنان الشديد لكم على عقد هذه الجلسة الهامة.

تعاين دول عديدة، في غرب أفريقيا، من نتائج سنوات طوال من الصراع وعدم الاستقرار، وهذه المسألة استأثرت باهتمام المجلس المستمر. واليوم، أمامنا تقرير مرحلي شامل مقدم من الأمين العام (S/2003/1147) يتضمن مقترحات بشأن سبل تنفيذ توصيات مجلس الأمن، عقب البعثة التي أوفدها إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه الماضي. ونحن ممتنون للسيد كالوموه الأمين العام المساعد، على عرض التقرير وللسفير جونز باري على ما قدمه من تعليقات.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كما يتضح في التقرير، بأعمال ناجحة متعددة الأبعاد، وستواصل القيام بهذه الأعمال في أثناء الانتخابات المحلية في أيار/مايو وطوال العام. وينبغي التفكير بدقة في كيفية إنهاء البعثة، وتتوقف وتيرة ذلك على مدى كفاءة وجود قوات الأمن في البلد. وتساعد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أيضاً في تعزيز سيطرة الحكومة على مناطق استخراج الماس، وفي وضع سياسة وطنية للموارد. وهذا عنصر حاسم الأهمية لإقامة سلم مستدام. وترأس البرازيل لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون هذا العام، ونعتزم التماس السبل لعرض الواقع الناشئ هناك نتيجة لعملية السلام. ويتعين على المجلس أن يقوم في الوقت المناسب بدراسة الحاجة إلى استمرار وجود للأمم المتحدة في سيراليون.

وفي ليبيريا، انتهت خطة العمل لترع سلاح عشرات الآلاف من المقاتلين، ومعظمهم من الأطفال، وتسريحهم وإعادة دمجهم أو إعادة توطينهم، وأدى نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى تحسين

على منع نشوب الصراعات وتسويتها، بما في ذلك منظور إقامة شراكة خاصة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي للدعم الدولي المتزايد هو مساعدة بلدان وشعوب المنطقة على أن تنفذ بأنفسها تدابير لبناء الثقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وليس هناك ما هو أكثر أهمية من الملكية الأفريقية.

وأخيراً، كانت إحدى النقاط الهامة التي جرى التأكيد عليها في المناقشة الختامية بشأن عمل مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠٠٣ هي أنه ينبغي أن تصبح نتائج وتوصيات بعثات مجلس الأمن جزءاً متسقاً ومتكاملاً من عملية اتخاذ القرار في المجلس.

صحيح أنه ليس كل التوصيات تدخل في اختصاص مجلس الأمن، ولكن التدبير المتمثل في تنفيذ كل التوصيات كمجموعة ينبغي النظر إليه على أنه أحد المقاييس التي يتم على أساسها تقييم هذه البعثات بصفتها أدوات فعالة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن اتباع نهج شامل في تنفيذ التوصيات المقدمة من بعثاته على أرض الواقع. واسمحوا لي أن أقتبس مثلاً أفريقيا يقول "إن من المهم أن يجري المرء في السباق، ولكن من المهم أيضاً أن يصل إلى خط النهاية وأن يكون مدركاً لذلك عندما يصل إلى المقصد النهائي".

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود، قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أن أذكركم أن بوسع المتكلمين دائماً أن يعمموا النص الخطي الأطول لبياناتهم، وإن ما يساعد على إتقان عمل المجلس جعل البيانات الشفوية أكثر إيجازاً وإحكاماً.

الصراعات في أفريقيا وحلها، الذي يترأسه بكفاءة كبيرة عضو آخر في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وهو أنغولا. ولقد ثبت أن هذين الفريقين أداتان نشيطتان جدا ترميان إلى تعزيز المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والدولية، وتعزيز الحوار مع السلطات الوطنية داخل إطار الأمم المتحدة. وتبرز غينيا - بيساو الآن كمثال رائع للتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تناول حالات ما بعد الصراع. ويؤيد وفدي التعليقات التي أدلى بها وفدا الفلبين وبنن بشأن الحاجة إلى المزيد من الجهود في مجال التنسيق هذا فيما يتعلق بالمنطقة في مجموعها. ونعتقد أن البلدان الأخرى في المنطقة يمكنها أن تستفيد من مثل هذا النهج المنسق المتعدد الأبعاد.

وينظر المجلس في الحالة في غرب أفريقيا على أساس كل بلد على حدة. غير أن هذه الجلسة تعطينا فرصة لتقييم الحالة عن طريق إتباع نهج شامل إقليمي. وفي حين أن من الواضح أنه يجب على المجلس أن يولي الاهتمام على نحو منفرد ومحدد لكل حالة قيد استعراضه، فإن من الجلي أيضاً أن النهج الإقليمي يمكن أن يسهم في حل المشاكل التي تؤثر بطريقة متماثلة، على كل بلدان المنطقة والتي قد تتطلب حلولاً مشتركة وجهوداً متضافرة.

وهناك، كما هو وارد في التقرير، عدد من المشاكل المترابطة والعابرة للحدود الكامنة وراء الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية مثل استخدام الجنود الأطفال، واللجوء إلى المرتزقة، ووجود تدفقات من اللاجئين، وإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والحاجة إلى تعزيز عمليات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج. ويمكن أن تستفيد جميع البلدان في غرب أفريقيا من بذل جهد متضافر للتصدي لمشاكلها. وتطلع إلى التوصيات القادمة بشأن السبل العملية للتصدي

حالة الأمن في البلد. ويجري توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ويتوقع تنفيذ إعلان حقوق الإنسان. ونحن نرحب بهذه التطورات ونتطلع إلى المزيد من أعمال الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وفي كوت ديفوار، ووقت إصدار هذا التقرير، كانت المواجهة بين الحكومة والقوات الجديدة تهدد التقدم الحاصل هناك. ومن حسن الطالع أن آخر المنجزات التي تحققت في العملية السياسية مشجعة، كما ذكر السيد كالوموه الأمين العام المساعد. ويضطلع هذا المجلس بمسؤولية عدم تبديد الزخم الحاصل، والموافقة، على سبيل الاستعجال، على إنشاء عملية حفظ السلام الشاملة التي هي قيد نظره الآن.

وأخيراً وليس آخراً، إن حالة غينيا - بيساو قريبة جداً من أفدتنا ولصيقة بأذهاننا. وبصرف النظر عن علاقة البرازيل التقليدية مع أفريقيا، فإن غينيا - بيساو واحد من الأعضاء الثمانية في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتتفق تماماً مع الأمين العام في تقييمه القائل:

”إن من الأساسي، كما يطالب مجلس الأمن، أن يواصل المجتمع الدولي العناية التامة بغينيا - بيساو، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم المالي العاجل وغيره من أشكال الدعم لمساعدة السلطات في تنفيذ التزاماتها الجديدة.“ (S/2003/1147، الفقرة ٦٥).

ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات المدنية الجديدة مؤخراً، ولا سيما إعلان الرئيس ليوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ موعداً للانتخابات البرلمانية.

ونغتني هذه الفرصة كيما نشيد بأعمال الفريق الاستشاري المعني بغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع

والاستقرار المستدامين. ولقد أيدت حكومتي، على نحو ثابت ومستمر، أهمية المبادرات التي تتقدم بها أفريقيا ذاتها وملكيته لهذه المبادرات، فضلاً عن أهمية الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نفسها تقوم على أساس فهم عميق للواقع اليومي في القارة. ونثق بشدة أن هذه المبادرة ستسهم في إيجاد دائرة فعالة من الاندماج الاجتماعي السياسي، والتنمية، والسلام في أفريقيا في مجموعها. وعندما يستمع المرء إلى السيد إبراهيم غامباري، وكيل الأمين العام، إنما يستمع إلى تعليقات مشجعة بشأن أفريقيا. ووفقاً لما يقول، فإن "رياح التغيير" تهب على القارة، كما يتجلى من الصراعات التي تم حلها أو من الصراعات التي هي في سبيلها إلى التسوية. ونحن بطبيعة الحال تحفزنا تلك الآراء، كما أننا مقتنعون بما للدعم الثنائي والدولي من أهمية حاسمة.

وصرح الرئيس لولا دا سيلفا، خلال الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى عدة بلدان أفريقية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قائلاً

"ينبغي أن تقوم البلدان النامية بدور جديد، يكون أكثر إيجابية ويركز على النتائج. وينبغي للبلدان التي تتوفر لديها القدرات التي تمكنها من تعزيز السياسات الرحيمة لصالح الدول التي هي في أشد الحاجة إليها، أن تفعل ذلك، وتستكشف إمكانيات التعاون كافة".

وأشار الرئيس لولا أيضاً إلى أهمية التعاون فيما بين البلدان النامية، وأكد استعدادنا لبناء شراكات في مجالي بناء القدرات وتطوير تكنولوجيات تفي بالاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية. ونجري أيضاً تقييماً لسبل تحسين إيصال المنتجات الأفريقية إلى أسواقنا، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.

للمشاكل العابرة للحدود التي أعلن عنها الأمين العام في هذا التقرير.

ويمثل تنشيط اتحاد نهر مانو أيضاً خطوة إيجابية جداً نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ولقد لمسنا كيف كانت المشاركة المبكرة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاسمة الأهمية في توسيع نطاق احتواء الكوارث الإنسانية في المنطقة. والتعاون التام فيما بين البلدان وتعاونها مع الأمم المتحدة أساسيان في تعزيز التقدم المحرز في كل عملية يضطلع بها لتحقيق السلام، وفي وضع استراتيجية فعالة لتناول المسائل العابرة للحدود هذه. ويتسم التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبعثات الموجودة في المنطقة بنفس الأهمية الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعقد اجتماعات معينة؛ وتبين هذه الاجتماعات جدوى الترتيبات التعاونية مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على النحو الذي يؤكد عليه التقرير.

ويسرنا أن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تضطلع أيضاً بدور في تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ولقد قامت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتوفير مساعيها الحميدة في غينيا - بيساو عقب أحداث ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وعملت مع الأطراف لكفالة التوصل إلى حل سلمي وبناء للأزمة السياسية. وتمثل تهينة الظروف لإجراء الانتخابات البرلمانية ولتأمين فترة انتقالية منظمة في البلد لجهودنا في المرحلة الراهنة. ونعتقد أنه توفرت الآن ظروف أفضل بكثير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو. ونعتقد أن الوقت سيحين عما قريب لكي يوسع المجتمع الدولي نطاق التزاماته لبلوغ هذه الغاية.

ولا شك أن مواجهة الأسباب الجذرية للصراع مسألة ذات أهمية قصوى، لا يمكن بدونها تحقيق السلم

التوطين، ويمثل ذلك الركن الأساسي الذي لا غنى عنه لعملية السلام.

وفي كوت ديفوار، تعد عودة القوات الجديدة إلى حكومة المصالحة الوطنية وإنشاء وتشغيل بعثة مستقبلية لحفظ السلام، يؤيدها بلدي، تطورين إيجابيين ينبغي أن يحثا بصورة محددة على تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، المسار الوحيد للسلام والمصالحة في ذلك البلد.

وفي سيراليون، لاحظنا إحراز تقدم في استقرار البلد، وتنتظر التوصيات المقبلة التي سي طرحها الأمين العام بشأن المراحل النهائية لإنهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصورة تدريجية واحتمال إبقاء وجود للأمم المتحدة فيها.

وفي الختام، وفيما يتصل بالبُعد الإقليمي، تم إحراز تقدم هام منذ أن أوفد مجلس الأمن بعثة إلى المنطقة. ونؤيد بصفة خاصة جهود التنسيق فيما بين عمليات حفظ السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتنتظر أيضا صدور تقرير الأمين العام عن القضايا عبر الحدود في غرب أفريقيا، الذي سيستخدم كأساس لنظر المجلس في التدابير التي ستمكننا من التصدي بصورة شاملة للتحديات التي تواجه المنطقة ككل.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إن منطقة غرب أفريقيا واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم؛ ولذلك، يولي مجلس الأمن اهتماما متزايدا لمشاكلها. والبعثة التي أوفدها المجلس إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بعثت برسالة جادة إلى أطراف الصراعات بشأن ضرورة الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى تسويات سياسية، والاحترام الصارم لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن يرصد مجلس الأمن تلقي الأطراف لهذه العلامات ومدى استيفاء المشتركين في الصراعات لمتطلبات المجتمع الدولي.

ويعرب بلدي عن اقتناعه بأنه لن يكون هناك استقرار سياسي أو رخاء اقتصادي حقيقي في العالم خلال القرن الحادي والعشرين إذا لم تتمكن جميع البلدان من الاستفادة منهما. وينبغي أن نعمل مع أفريقيا لكي يصبح ذلك ممكنا، ليس فحسب بمساعدة البلدان في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في الوقت الحاضر، بل أيضا بتهيئة الأوضاع السياسية من أجل تحقيق انتعاش فعال وتنمية مستدامة. والبرازيل على استعداد لبذل قصارى جهدها كمساهمة حقيقية في استقرار وتنمية المنطقة.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يعتقد وفدي أولا، أن القيمة المضافة للبعثات في عمل المجلس تعتمد إلى حد كبير على المتابعة الحسنة للتوصيات المتضمنة في التقارير الصادرة في التقارير. ونرى بصفة خاصة، أن من الضروري، في أثناء تلك البعثات، حينما تضطلع سلطات البلدان، التي تقوم هذه البعثات بزيارات إليها بمهام ملموسة، أن يتابع المجلس التطورات اللاحقة متابعة دقيقة لكي يضمن ترجمة تلك الالتزامات إلى أعمال.

وثانيا، وفيما يتصل بالبلدان التي زارتها بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، نعتقد أنه ثمة الآن فرص لإحراز تقدم في العمل على استقرار غينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون.

ففي غينيا - بيساو، تم بالفعل تحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية، وتتخذ السلطات المؤقتة، بدعم من المجتمع الدولي، خطوات لمساعدة البلد على الخروج من الأزمات السياسية والاقتصادية.

وفي ليبيريا، يجري الآن نشر بعثة للأمم المتحدة في أرجاء البلد، وشتت البعثة حملة إعلامية عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن أو إعادة

لشخصيات كوت ديفوار السياسية واعتماد قانون العفو العام. بيد أننا نرى أن التقدم لم يكن هاما جدا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بمهام رئيسية من قبيل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتفكيك التشكيلات شبه العسكرية، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وبغية تعزيز عملية السلام وزيادة تطويرها في كوت ديفوار، يتعين علينا أن نكثف التعاون الدولي. ونعتقد أن مجلس الأمن سيوافق في المستقبل القريب على قرار ثم يتخذه بشأن الموافقة على إنشاء عملية شاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار.

ويمكن بحق اعتبار حالة عدم الاستقرار التي ظلت مستمرة في ليبيريا لفترة طويلة أكبر عامل سلبى يؤثر على السلام والأمن في سائر أنحاء غرب أفريقيا. ويتمثل العامل الرئيسي لإرساء السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية في التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع الليبيري. ونرحب بالتقدم المُحرز في عملية السلام في ذلك البلد، الذي حفزته عملية حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. ونلاحظ أن التوصيات الأساسية التي طرحتها بعثة مجلس الأمن فيما يتصل بليبيريا إما قد نُفذت بالفعل أو يجري تنفيذها حاليا. بيد أن ضميرنا ما زال مثقلا بالإفلات المستمر حاليا من العقاب إزاء النشاط الإجرامي، بما في ذلك إشراك الأطفال في الأعمال العدائية.

بغية تعزيز الدينامية الإيجابية لعملية التسوية في ليبيريا، من الأهمية الشديدة أن نستكمل في أقرب وقت انتشار بعثة الأمم المتحدة بالكامل في ذلك البلد، وفقا للشروط التي حددها مجلس الأمن.

ونحن بوجه عام نشعر بالرضا إزاء حالة التقدم في عملية السلام في سيراليون وحالة تطبيق توصيات بعثة مجلس الأمن هناك. ومع ذلك، ما زال الكثير مما يتعين على

ولقد بحثنا بعناية التقرير المرحلي للأمين العام عن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، ونوافق عموما على استنتاجاته وتقييماته. وفي سياق تسوية حالات أزمات محددة في هذه المنطقة دون الإقليمية، نعتقد أن من الأهمية بمكان التأكيد على النقاط التالية.

الانقلاب العسكري الذي وقع في غينيا - بيساو في ١٤ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، أكد من جديد هواجس المشتركين في البعثة. ولقد شعرنا بذلك بعد الزيارة التي قمنا بها إلى غينيا - بيساو وتقييم الحالة على أرض الواقع، بكونه حقيقيا إلى حد كبير في ضوء السياسات غير المسؤولة التي اتبعتها القيادة السابقة للبلد - ولا تزال توصياتنا فيما يتعلق بغينيا - بيساو والظروف الجديدة، محتفظة بأهميتها. فالمهمة الرئيسية المتمثلة في إجراء الانتخابات عقب نقل السلطة بصورة غير دستورية أصبحت هامة الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحن نرحب برغبة السلطات الجديدة في غينيا - بيساو في استعادة النظام الدستوري في أسرع وقت ممكن وذلك بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ووفقا للمعايير الديمقراطية. وفي سياق هذه المهمة ومعالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية البالغة الصعوبة في غينيا - بيساو، ثمة حاجة ماسة متزايدة إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الضرورية لهذا البلد، حسبما حث مجلس الأمن على ذلك بصورة منتظمة.

وأُسفرت التغييرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في تسوية الحالة في كوت ديفوار عن بعث حياة جديدة في عملية السلام في ذلك البلد، وقدمت لنا ما يبعث على الأمل في احتمال تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق ليناس - ماركوسي. ونرحب بالامثال لعدد من التوصيات الهامة التي طرحتها البعثة، بما في ذلك تعيين وزير الدفاع والأمن الوطني، والضمانات التي قدمتها القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير الأمن الشخصي

إيجابي للإبقاء على هذه الممارسة، ولو أن علينا أن نعمل على تحسين بعثاتنا لجعلها أكثر فعالية.

إن منطقة غرب أفريقيا، بوجه عام، لم تكن في يوم من الأيام أقرب إلى السلام مما تشهده في هذه الآونة. وهذه فرصة ينبغي للبلدان المنطقة والمجتمع الدولي اغتنامها.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن كلا من هذه البلدان يحتاج إلى عناية خاصة من جانب المجتمع الدولي إذا أريد له مواجهة تحديات فترة ما بعد الصراع. ففي كوت ديفوار، يتطلب تحقيق السلام المستدام أن تقوم الأمم المتحدة على أسرع وجه بنشر عملية لحفظ السلام، وذلك وفقا لما طلبته السلطات الإيفوارية ووزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء البعثة التي أوفدها مجلس الأمن قبل ما لا يزيد على الشهرين. وينبغي بذل كل جهد ممكن لنشر عدد كاف من حافظي السلام في الوقت المناسب. فنشر عدد كاف من حافظي السلام يشكل إحدى الضمانات الرئيسية لنجاح عملية السلام. إن توقعات شعب كوت ديفوار في هذه المرحلة إزاء دور الأمم المتحدة تتسم بأنها جد عالية. وبالتالي فإن أي قرار يتخذه المجلس سيكون له أثر بالغ الأهمية في الميدان.

وفي غينيا - بيساو، يلزم تعزيز الجهود التي تبذلها السلطات الجديدة لإعادة الشرعية من خلال توفير الدعم اللازم. ولقد تم بالفعل الإشارة إلى هذه القضية بوضوح، ولا سيما من قبل زميلي سفير البرازيل. ولقد أصبحت غينيا - بيساو، كما ذكر من قبل، مثالا جيدا للجهود المشتركة المبذولة من مجلس الأمن، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ويمكن، كما ذكر من قبل، أن تمتد هذه التجربة لتشمل بوروندي،

السلطات السيراليونية القيام به في مجال نشر عملية حفظ السلام في ذلك البلد. إن أهم عمل ينبغي لقيادة سيراليون أن تضطلع به يتعلق بتسوية مشاكل الأمن الداخلي القائمة، وتعزيز سيطرتها على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الماس، وبسط الإدارة المدنية على كامل أراضي البلد.

إن النطاق الواسع لتوصيات البعثة يعالج أيضا مشاكل عامة تعانيها دول منطقة غرب أفريقيا، وهي مشاكل ذات أثر مباشر على مسار الصراعات وعلى حالة السكان في تلك البلدان، أي استخدام المرتزقة وارتفاع عدد المجموعات المسلحة، وانتشار الصراعات عبر الحدود، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتجنيد الأطفال، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولمعايير القانون الإنساني الدولي. وينبغي مناقشة هذه المشاكل بالتفصيل في إطار جلسة مستقلة لمجلس الأمن، بعد صدور تقرير الأمين العام عن المسائل العابرة للحدود في منطقة غرب أفريقيا وتوصياته المتعلقة بالخطوات العملية التي يتعين اتخاذها من أجل تسوية هذه المشاكل.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنية لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذا الاجتماع لتقييم بعثتنا الموفدة إلى غرب أفريقيا. اسمحوا لي أيضا بأن أرحب بوجود الأمين العام المساعد، السيد كالوموه، وأن أهنته وأشكره على تقريره. إنها أداة تقييم شديدة الأهمية في قياس جدوى بعثات مجلس الأمن. وهي ممارسة بالغة الأهمية يقوم بها المجلس.

ثمة عدد لا بأس به من التغيرات الإيجابية حدثت في ليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون وغينيا - بيساو منذ زيارتنا لمنطقة غرب أفريقيا. وإن تواجدنا في المنطقة وما طرحناه من توصيات أسهمنا إسهاما ملموسا في هذه التغيرات. وهذا دليل واضح على مدى أهمية بعثات المجلس، وهو أيضا سبب

وكما ذكر وفدي مرارا، ينبغي لبلدان المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي تأييد هذا النهج الإقليمي تأييدا تاما.

ويحدونا الأمل في أن يعطي التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن المسائل العابرة للحدود إشارة واضحة عن دور بلدان المنطقة في إنشاء هذه الآليات. وأود، في هذا الصدد، أن أرحب بالاقترحات التي قدمها هنا صباح اليوم زميلي سفير الجزائر، فيما يتعلق بمشاركة الفريق العامل المخصص، ونحن نؤيد هذه الاقتراحات، كما أننا على استعداد لأن نشارك في ذلك مشاركة كاملة، لأن هذه عملية هامة لحفظ السلم ومنع الصراعات ويمكن أن يضطلع بها المجلس.

عند التعامل مع الأزمة الأفريقية، ينبغي أن نكون قادرين على الاعتماد على دعم الهيئات الإقليمية، من قبيل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا، وذلك بغية معالجة المسائل المتعلقة بعبور الحدود معالجة كافية. وإن تعزيز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا يستحق أيضا عناية خاصة، على نحو ما اقترحه التقرير.

إن دول غرب أفريقيا أوجدت آليات هامة للتصدي للمشاكل التي تمس المنطقة، ومن بينها فرض تجميد اختياري على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتمثل الشاغل الرئيسي في تشغيل هذه الآليات. ويحدونا اقتناع بأن المنطقة سوف تكون قادرة على جعل عملية التجميد هذه أكثر فعالية وأفضل عملا، ويمكن تحقيق ذلك عند توافر المساعدة الكافية.

وفي ما يتعلق بمسألة المرتزقة، نرى أنه ينبغي سلوك نهج قانوني، على المستويين الوطني والإقليمي، لوضع حد لإفلات الأفراد المتورطين في هذه الأنشطة من العقاب، حيث

وكذلك، وأنا على يقين من ذلك، بلدانا في منطقة غرب أفريقيا، مثل ليبيريا وكوت ديفوار.

وما زالت سلطات غينيا - بيساو تسير بالبلد نحو الأوضاع الطبيعية. وستجري الانتخابات البرلمانية كما خطط لها، وفي موعدها المقرر، كما أكد الرئيس روزا عندما التقى بالمجلس.

وفيما يتعلق بسيراليون، نرحب بفكرة إجراء تقييم للظروف الأمنية قبل السحب الكامل لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونرى أن الدروس المستفادة من حالة سيراليون - كما هو وارد في التقرير - يمكن أن تكون موضع نقاش وتحليل في جلسة مفتوحة للمجلس، يشترك فيها المعنيون مباشرة بأعمال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويمكن عقد هذه الجلسة بعد الانسحاب الكامل لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويمكن أيضا التقدم بتوصيات فيما يتعلق بالاستفادة على نحو أفضل من هذه الدروس المستخلصة.

وفي ليبيريا، ستكون استجابة المجتمع الدولي إزاء المؤتمر الدولي المقبل بشأن تعمير ليبيريا، والإرادة السياسية للأطراف عاملين حاسمين في التوصل إلى سلام دائم في ذلك البلد. ومن المهم أن تقترن التعهدات المقدمة من المانحين بأعمال محددة حسنة التوقيت. وهذا يمكن أن يعزز ثقة جميع الأطراف الفاعلة في عملية ليبيريا.

وتتطلب المسألة العابرة للحدود ردا جماعيا. ولهذا السبب، نرحب بالاجتماع المقبل لوزراء الدفاع والداخلية في المنطقة، الذي سينظمه في داكار الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية استعراض اهتمام المانحين لدعم إصلاحات القطاع الأمني. وتمثل هذه المبادرة إسهاما هاما في النهج الإقليمي الذي تعد له بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

المانحين من أجل ليبريا في نيويورك يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير. وسوف يخاطب الوزير باول والأمين العام عنان المؤتمر، وإننا نحث الوفود على أن توصي حكوماتها بأن تشارك على المستوى الوزاري وأن تستفيد من فرصة انعقاد المؤتمر للتعهد بمساعدتها.

ويحدد التقرير تحديدا صحيحا العمل الجدي الذي يلزم القيام به في سيراليون قبل إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المقرر في نهاية العام. ونحن نتوقع من البعثة أن تنجز إجراءات إنهاء وجودها حسب الجدول المقرر وأن تمثل لمعايير معينة. بيد أننا نسلم بأنه لا يزال هناك احتياجات ماسة، وإننا نتطلع إلى مداولات مجلس الأمن بشأن كيفية الاستجابة لهذه الاحتياجات بعد خروج البعثة.

ونكرر أيضا الدعوة الموجهة في التقرير إلى الجهات المانحة بتقديم المساعدة إلى المحكمة الخاصة في سيراليون. فهذه الهيئة تؤدي دورا هاما في عملية المصالحة الوطنية وتتطلب وتحتاج إلى دعم مالي مُلح.

وفي ما يتعلق بكوت ديفوار، فإن بعض الملاحظات التي وردت في التقرير المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر قد تجاوزها في رأينا آخر تقرير صدر عن الأمين العام وأوصى بإنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وإننا بصدد النظر في هذه التوصية وإجراء مناقشة حية بشأنها، وكذلك بشأن مشروع القرار الفرنسي الذي يأذن بإقامة عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ونكرر أيضا الاستنتاجات المتعلقة بضرورة قيام الرئيس غباغبو والحكومة وجميع الأحزاب بالتقيد باتفاق ليناس - ماركوسي واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق.

لقد استمتعا بالمناقشة التي جرت أمس مع سفراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بعثتنا. وكانت تلك مناقشة بالغة الأهمية من حيث المعلومات. فالجماعة

أن هذه المسألة تمثل مشكلة حقيقية، وخاصة في غرب أفريقيا.

وقبل الختام، اسمحوا لي بأن أصرح بأن تقديم الدعم الكامل للمقترحات الواردة في التقرير يشكل سبيلا واضحا إلى تمكين المجلس من التحرك بقوة كاملة لمعالجة الأزمة التي نواجهها. ورغم التحسن الواضح في الحالة، يحدوني اعتقاد بأن ثمة الكثير مما يتعين علينا القيام به بغية تحقيق الأهداف التي حددناها في المجلس. لذا، أعتقد أن الاجتماع الذي دعوتهم هذا الصباح إلى انعقاده، سيدي الرئيس، يمثل مساهمة بالغة الأهمية في تحقيقه لهذه الغاية.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر مساعد الأمين العام على تقريره. وأرحب بالتقرير المرحلي الصادر عن الأمين العام وقد قرأت توصياته ببالغ الاهتمام. وهذا التقرير يعمل على تعزيز الحوار الذي يجريه المجلس في الأشهر الأخيرة، والذي نأمل أن يستمر، بشأن الأوجه الإقليمية للتحديات التي تواجه منطقة غرب أفريقيا والفرص المتاحة للتعاون التقني.

إن سلوك نهج إقليمي إزاء الصراعات في منطقة غرب أفريقيا هي مسألة ذات بعد منطقي واضح، نظرا لطبيعة التحديات العابرة للحدود، وتنقل المجموعات السكانية المحلية وعدد عمليات الأمم المتحدة، والنتائج الفعالة المحتملة التي يمكن الحصول عليها خلال هذه العملية. ورغم أن هذه المسألة تشكل جزءا من الحوار الجاري، فإنني سأعلق على عدة جوانب من التقرير.

أولا، نرحب بالتوصيات التي طرحتها بعثة مجلس الأمن بشأن ليبريا، وأحث على إيلاء اهتمام خاص للتوصية التي تدعو المجتمع المانح إلى التصدي للأزمة الإنسانية المستمرة في ليبريا. وكما يرى أعضاء المجلس، فإن الولايات المتحدة والأمم المتحدة والبنك الدولي ستستضيف مؤتمر

نتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام بشأن المشاكل العابرة للحدود.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في شكر مساعد الأمين العام كالوموه على عرضه التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا.

لقد تم إيفاد بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا خلال فترة تبعث على القلق البالغ. فعملية السلام في كوت ديفوار كانت تشهد صعوبات بالغة، وكانت غينيا - بيساو - التي لا تزال تكافح من أجل التصدي لتحديات بناء السلم في فترة ما بعد الصراع - غارقة في الضبابية السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وكانت الحالة الأمنية في ليبيريا آخذة في التدهور بسرعة تنذر بأزمة إنسانية مريعة جعلت من المتعذر على مجلس الأمن أن يزور هذا البلد، فكانت سيراليون المرجع الوحيد للأمل والاستقرار النسبي.

من هنا، كان العديد من توصيات البعثة بشأن مختلف البلدان يتصل بالحالة التي كانت قائمة في كل منها آنذاك. وهذه التوصيات كانت تستند جميعها إلى مشاكل كان توقعها ممكنا على نحو معقول. لذا، جاءت هذه التوصيات متصلة بواقع الأشهر اللاحقة التي شهدت تطورا هاما في الأوضاع في جميع البلدان المعنية.

على مدى هذه الفترة جاء الاتجاه العام إيجابيا. وهاهي عملية السلام في كوت ديفوار تعود إلى مسارها بعد انهيار شبه كامل. ويؤمل ألا يصر إلى التماس اقتراحات جديدة من شأنها تقويض هذه العملية. وقد شهدت ليبيريا تحولا بالغ الأهمية في أعقاب التدخل الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وما لحقه من انتشار لبعثة

تقوم حاليا بمساهمة ملموسة في تحقيق الاستقلال الإقليمي. وفي حين أننا ندرك القيود التي تواجهها، فإننا نعتقد أن من الأهمية بالنسبة إليها أن تواصل تطوير قدراتها واستدامتها. وأنه أيضا، على غرار زملائي، بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وباحتمال إنشاء قوة لحفظ السلام فيه.

وفي ما يتعلق بالمسائل الإقليمية ومسائل عبور الحدود، فنظرا لوجود عدة عمليات وبعثات تابعة للأمم المتحدة في المنطقة تواجه تحديات عبر الحدود ومجموعات سكانية متنقلة، فإننا نرى مجالا ممكنا لتأييد عمليات مشتركة لحفظ السلام. بيد أنه يهمنا أن نستمع إلى مزيد من التفاصيل بشأن آراء الأمانة حول طبيعة هذا الدعم ونطاقه، وإننا نتطلع إلى إجراء مناقشة بشأن مزيد من الأفكار الملموسة.

ونرحب بنية طرح توصيات بشأن كيفية تعزيز التجميد الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة للتغلب على التحديات التي تواجه هذا التجميد.

وما المناقشات التي أجراها المجلس بشأن الأسلحة الصغيرة في مطلع هذا الأسبوع سوى أداة للتركيز على ضرورة التصدي لانتشار الأسلحة في المنطقة والخطر الذي تشكله بالنسبة للأمن الإقليمي. ومرة أخرى، يهمنا التعرف على أي أفكار ملموسة بشأن كيفية دعم الأمم المتحدة للحظر الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن عمليتي نزع السلاح والتسريح مطلبان من المطالب التي تتردد في مرحلة ما بعد الصراع في المنطقة بأسرها. ونحن نرحب بأي تعليقات حول كيفية إدماج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم في هذا النهج الإقليمي. كما أننا

يمولون هذه الحروب بشراء نواتج الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بالمنطقة والاتجار فيها. وينبغي أن يشمل أي نظام للجزاءات والرصد المعاملات المالية الداخلة في كل من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتجارة غير القانونية في الموارد الطبيعية. وتمثل الجزاءات المفروضة على اليونيتا نموذجا طيبا في هذا الصدد.

ثالثا، السلام والأمن مرتبطان بشكل لا ينفصم بالتنمية المستدامة. وتنشأ الأزمات في غرب أفريقيا، شأنها شأن الأزمات في المناطق الأخرى، عن سياسة الندرة والفقر. وكثيرا ما تذكر المصطلحات "شامل، وعالمي، وإقليمي" فيما يتعلق بالنهج الذي تتخذه، ولكن لا يمكن لسياسة أن تكون شاملة دون تركيز على التنمية. وثمة حاجة إلى نهج إنمائي حقيقي للتخفيف من حدة الصراعات وحلها والسماح بالتقارب السياسي بين الأنداد. ولا بد من إتاحة الفرصة لبلدان غرب أفريقيا وشعوبها للتنمية وإحراز التقدم. وينبغي أن يصاحب تدابير الإنفاذ وحفظ السلام تقديم مساعدات دولية كافية. وغينيا - بيساو مثال على ذلك. وقد أدى بذل جهد دولي كبير إلى تحقيق الاستقرار في سيراليون، ولكن من الممكن جدا أن تنتكس هذه العملية بدون تنمية اقتصادية. وبالمثل، سيشكل التعمير والتنمية عنصرا رئيسيا لاستعادة السلام والأمن المستدامين في ليبيريا.

رابعا، واضح أن من الضروري الأخذ بنهج شامل تجاه غرب أفريقيا وكل حالة من حالات الأزمات. وقد أتاحت التطورات الأخيرة، خاصة في ليبيا للمجتمع العالمي فرصة طيبة لانتهاج نهج كلي إزاء المشاكل التي تواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وحفظ السلام أداة هامة في أيدي المجلس. وتفخر باكستان بأنها ما برحت تؤدي دورا كبيرا في نجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كذلك نشارك في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقد اكتسبنا خبرة وتبصرا بالمشاكل التي تواجه هذه المنطقة. ويلزم توجيه

الأمم المتحدة في ليبيريا. ويتوقع أن يؤدي التقدم الحاصل في ليبيريا إلى تعزيز السلام والاستقرار في سيراليون.

وقد عاد الاستقرار النسبي إلى غينيا - بيساو أيضا، رغم بعض الانتكاسات. بيد أن مشاكلها الاقتصادية التي ما زالت إلى حد كبير دون حل، تظل تهدد السلام المهش بخاطر كامن.

وقد تطرق أعضاء المجلس الآخرون بالفعل إلى الحالات الخاصة ببلدان محددة وإلى بعض المسائل المتعلقة بعدة بلدان، من قبيل انتشار الأسلحة، والمرتزقة، والجنود الأطفال، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والفقر، والبطالة، وضرورة الأخذ بنهج إقليمي. ولا تزال توصيات بعثة مجلس الأمن بشأن تلك المسائل ذات صلة وينبغي متابعتها. وتتطلع بصفة خاصة إلى مزيد من العمل المتعلق بتلك المسائل في ضوء التقارير ذات الصلة التي سيقدمها الأمين العام.

وأود أن أثير بضع نقاط ذات طابع عام وشامل. أولا، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في غرب أفريقيا إلا بالتصدي الفعال للأسباب الكامنة وراء الصراع وزعزعة الاستقرار. وتشمل تلك الأسباب، في جملة أمور، استبعاد الفئات الإقليمية أو العرقية أو الدينية من المشاركة في تقاسم السلطة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ثانيا، لن تؤدي الجزاءات، بل ولا برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى نتائج دائمة للسلام ما لم يتم القضاء على الخوافز التي تدفع كثيرا من الميليشيات المتحاربة، فضلا عن العناصر التابعة للنظام، إلى الاستمرار في تعزيز عدم الاستقرار. وتجري الأمثال بأن المال رأس كل الشرور. وهناك صلة واضحة وثابتة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وبين تأجيج نيران الصراعات في هذه المنطقة دون الإقليمية. ومن الضروري الكشف عن

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147). إضافة إلى ذلك، أشكر الأمين العام المساعد كالوموه على عرضه هذا التقرير.

وتشهد الحالة في المنطقة بوجه عام تغيرات مشجعة منذ الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى بلدان غرب أفريقيا الست في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بالرغم من أنه قد اعترتها بعض الإيجابيات والسلبيات في حالات قليلة متفرقة. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن جهود الحكومة في سيراليون قد قطعت شوطا بعيدا نحو بناء قدرة جيشها وجنودها، وتعزيز سيطرتها على مواردها من الماس، والإعداد لانتخابات الحكم المحلي. كما أن السحب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون يمضي حسب الخطة الموضوعة.

ويسرنا أن ليريا قد أخذت، بنشر بعثة الأمم المتحدة في ليريا، تخرج تدريجيا من آثار حرب طويلة الأمد، وأنها تنطلق على الطريق إلى الإصلاح وإعادة الإعمار.

وقد حققت العملية السياسية في غينيا - بيساو نتائج طيبة. وتعهدت الحكومة الانتقالية بإجراء انتخابات تشريعية في آذار/مارس من هذا العام.

أما عملية السلام في كوت ديفوار فتمر الآن باتجاه إيجابي، بعد أن انتابها عدد من النكسات. وقد التزمت مختلف الأطراف باتفاق ليناس - ماركوسي وأعلنت القوات الجديدة عن عودتها إلى حكومة المصالحة الوطنية. ويتداول مجلس الأمن بشأن إيفاد بعثة لحفظ السلام إلى ذلك البلد، وننتظر أن يتخذ المجلس قرارا مبكرا بشأن تلك المسألة.

وقد حققت الأمانة العامة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف المعنية نتائج طيبة في جهودها

التركيز وتنسيق الجهد بنفس الدرجة فيما يتعلق بكل من ليريا وسيراليون وكوت ديفوار لكفالة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويتطلب الأمر عملية لحفظ السلام في كوت ديفوار. ويجب اتباع نهج حذر ومتوازن للخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

خامسا، سوف يتعين أن يعتمد النهج الإقليمي أساسا على الشراكة الإقليمية. وقد بدأ هذا يتجلى في غرب أفريقيا. ونرجو أن نسجل رسميا في المحضر تقديرنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ما برحت تؤدي دورا رئيسيا في التصدي للصراعات الإقليمية، سواء من خلال اشتراكها على أرفع الأصعدة السياسية أو من خلال نشر أفراد حفظ السلام في الوقت المناسب في ظل ظروف شاقة. ويلزم مواصلة تفعيل هذا التعاون. ونرجو أن تستجيب الأمم المتحدة للحاجة إلى بناء القدرات في نطاق الجماعة.

وأخيرا، يلزم للأمم المتحدة أن تتصرف على نحو متسق في غرب أفريقيا، وأن تتصدى لمختلف الاحتياجات لدى قيامها باحتواء الأزمات في غرب أفريقيا وبناء السلام والاستقرار. ولا مفر من تحقيق مزيد من التنسيق والتعاقد فيما بين المساعي التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في معالجة المسائل المعقدة التي تواجه المنطقة. وفي الوقت ذاته، يلزم المشاركة النشطة من قبل المنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية، من أجل تعزيز العملية بأكملها. وقد تمثل فكرة إنشاء لجان مختلطة للتصدي لهذه المسائل، كما اقترحت باكستان، إحدى الطرق التي تبني بها الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي نهجا شاملا ومتسقا إزاء الأزمات المعقدة.

نشعر بالارتياح للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا، ونشيد بالأمن العام على مبادرته بعقد مشاورات بشأن قضايا عبور الحدود، لأن النهج الإقليمي يزداد أهمية.

وفي حالة غينيا - بيساو، ينبغي أن تؤدي العملية السياسية إلى إجراء انتخابات حرة هذا العام. وقد واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عمله، من خلال فريقه الاستشاري المخصص، استنادا إلى نهج ابتكاري - وهو نهج حميد - بغية الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

ونأمل أن تمكن التطورات المواتية في المستقبل القريب من إنشاء بعثة جديدة لحفظ السلام بولاية حيوية.

لقد دخلت عملية السلام في ليبيريا مرحلة نأمل أن تكون مرحلة لا رجعة فيها، وهو ما يعتقد البعض. ولذلك السبب، ينبغي أن نسرع نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في المناطق الداخلية من البلد.

وفي سيراليون، أدى الاستقرار المتنامي إلى إمكانية تنفيذ خطة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقا للمراحل المحددة في القرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣) والنقل التدريجي لمسؤوليات الأمن والشرطة والقوات المسلحة. وفي الوقت الحالي، من الضروري للمجتمع الدولي مواصلة توفير الدعم المالي للبعثة.

محمل القول إننا نشهد تقدما كبيرا، ويحدونا الأمل أن يصبح السلام الدائم والاستقرار الاقتصادي في غرب أفريقيا واحدا من أفضل الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة.

أستأنف مهامى الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

قبل الاستطراد، أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل نيجيريا يطلب فيها دعوته للاشتراك في

المبدولة للتصدي في إطار نهج إقليمي للمسائل عبر الحدودية، من قبيل الأسلحة الصغيرة والمرتقة والجنود الأطفال.

ومع اعترافنا الكامل بهذا التقدم، ينبغي أن ندرك الجانب الضعيف للحالة العامة في غرب أفريقيا، الذي يرجع بصفة خاصة لأسباب جغرافية سياسية وتاريخية. والارتباط وثيق بين بلدان المنطقة، فالاضطراب الذي يعتري بلدا منها سوف ينتشر في كثير من الأحيان إلى البلدان المجاورة بل وإلى المنطقة برمتها. لذلك، كما أوصى تقرير الأمين العام، ينبغي أن يتقيد المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، باستراتيجية متكاملة وكلية لدى التصدي للمسائل المتعلقة بغرب أفريقيا وأن يسعى لحل المسائل عبر الحدودية، بينما يمد يد المساعدة بقوة لكل من البلدان المعنية والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، تعزيزا لقدراتها على منع نشوب الصراعات وحلها. وسيكون على نفس القدر من الأهمية تقديم مزيد من الدعم والمساعدة الاقتصادية من المجتمع الدولي لبلدان منطقة غرب أفريقيا.

وقد برهنت التغيرات التي طرأت على الحالة في غرب أفريقيا على مدى الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة التقدم الجيد المحرز في ليبيريا، تماما على أن بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة كانت جيدة التوقيت وضرورية، كما برهنت تماما على جدوى توصيات البعثة، المقدمة استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع.

نأمل أن يتابع مجلس الأمن ويرصد تنفيذ التوصيات بغية كفالة تنفيذها الشامل والدقيق ومنتظر أيضا تقريراً من الأمين العام عن القضايا العابرة للحدود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي

ممثلاً لشيلى.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بعلاقات ودية وعميقة مع أفريقيا، مباشرة وبالشراكة مع الأمم المتحدة على حد سواء. والتزامنا تجاه أفريقيا ناجم عن إيماننا بأن النهوض بالسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا يشكل واحدا من التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي اليوم. ونهجننا في التصدي لهذا التحدي هو تشكيل علاقات أقوى مع أفريقيا عن طريق آليات من قبيل اتفاق كوتونو ومرفق السلام الأفريقي المقترح إنشاؤه، مما يساعد الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على تعزيز القدرات ويسمح للأفارقة بأخذ زمام المبادرة في تسوية النزاعات في القارة.

لقد ظل تقييم مشاركتنا على الصعيد القاري أو الإقليمي أو دون الإقليمي أو الوطني أو المحلي مثلما تقتضيه الحالة قيد النظر مبدأ رئيسيا في علاقة الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا. ولم تظهر الحاجة إلى نهج دون إقليمي بصورة أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة في أي مكان آخر أكثر من وضوحها في غرب أفريقيا. وبمراعاة ذلك، رحب الاتحاد الأوروبي في هذه القاعة في أيار/مايو ٢٠٠٣، بقرار مجلس الأمن بإرسال بعثة لمجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. ويتضح من تقرير البعثة وتوصياتها وتعليقات الأمين العام السديدة عليها أن البعثة، مثلما كان متوقعا منها، كانت جهدا عظيم الأهمية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن توصيات البعثة بشأن رسم نهج إقليمي شامل، وتنمية الأمين العام عليها، ليست موضع ترحيب فحسب، ولكنها تمثل أيضا السبيل الوحيد الممكن لنجاحه والمتوافر لدينا لكفالة النجاح في غرب أفريقيا.

لقد عاشت منطقة غرب أفريقيا سنوات من العنف وتشريد السكان وانتهاك حقوق الإنسان وأقصى أنواع الكساد الاقتصادي وأشدّها وطأة. والصراعات الكامنة في صميم المعاناة تفاقمّت بسبب التنافرات الإقليمية والمخاوف التي بدت في بعض الأوقات مدفوعة بالخشع

مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد انديخنده (نيجيريا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أيرلندا، وأعطيه الكلمة.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ومالطة، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والبلدان المحتمل انضمامها ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، والنرويج.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة كيفية العمل المتضافر للتغلب على التحديات التي يواجهها غرب أفريقيا.

وحيث أن هذه هي المرة الأولى في عام ٢٠٠٤ التي تسنح فيها الفرصة للاتحاد الأوروبي للكلام بشأن القضايا الأفريقية هنا في مجلس الأمن، من الملائم أن نعتنم هذه الفرصة لكي نركز على الأهمية الكبيرة التي نوليها لشراكتنا مع أفريقيا وشعوبها.

وليبيريا، حيث كان العمل الإيجابي الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاسم الأهمية في استعادة السلام. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على قيادتها وانخراطها المستمر، ونحن نواصل تطوير وتعزيز علاقتنا معها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن التعاون والحوار الإقليميين لن يؤديا إلا إلى تعزيز أمن غرب أفريقيا، وفي ذلك الصدد، يطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الزعماء في المنطقة الفرعية المشاركة في حوار هادف وبناء على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي.

وقد أدت الصراعات في غرب أفريقيا والظروف المحيطة بنشأتها إلى ظهور تحديات مشتركة عبر المنطقة الفرعية. وفي الوقت الذي يعالج فيه المجتمع الدولي قضايا من قبيل إعادة إدماج الأطفال الجنود، ونزع سلاح وتسريح القوات غير النظامية وفي بعض الحالات القوات المرتزقة التي لا تحترم الحدود الوطنية، وحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي وتسهيل عودة المشردين واللاجئين وإعادة توطينهم، ومعالجة ثقافة الإفلات من العقاب، واستعادة حكم القانون، والتغلب على التردّي البيئي، والقضاء على انتشار الأسلحة الصغيرة، يجب أن نتبع نهجاً إقليمياً. والاتحاد الأوروبي، إذ يضع هذا في الاعتبار، يثني على مبادرة الأمين العام إلى طلب تقرير من مثله الخاص في غرب أفريقيا، السيد أحمدو ولد عبد الله، بشأن وضع استراتيجية شاملة لانتشال غرب أفريقيا من كابوس الصراع والمعاناة الذي سقطت فيه لفترة طال أمدها. والاتحاد الأوروبي ينشط أيضاً في تدارس وضع استراتيجية إقليمية بالنسبة لغرب أفريقيا، تركز على منع نشوب الصراعات وحلها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتفاعل المتزايد بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لتحديات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

الشخصي أكثر من أي خطر أمني حقيقي في المنطقة دون الإقليمية.

واليوم، تحسّنت الحالة في غرب أفريقيا بقدر كبير. ففي سيراليون، يفكر المجتمع الدولي في كيفية خروج بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من البلد وفي الوقت نفسه في كيفية بناء قدرة سيراليون الوطنية في مجالات من قبيل الأمن والإعمار. وتؤدي الحكمة الخاصة لسيراليون دوراً مهماً في إعادة ترسيخ حكم القانون وتعزيز المصالحة الوطنية. وفي ليبيريا، تجلب الأمم المتحدة، أسبوعاً تلو الآخر، الأمن والأمل إلى شعب تلك الدولة الممزقة، كما أن الأطراف التي كانت تتقاتل من قبل، تشارك الآن في بذل جهد لإعادة بناء القدرة الوطنية على الحكم. وفي كوت ديفوار، تحرز أطراف اتفاق ليناس - ماركوسي تقدماً صوب التنفيذ الكامل لبرنامج المصالحة الوطنية، وينظر المجلس في الإذن بقوة جديدة لحفظ السلام لكي تكون خلفاً للعمليات التي كانت تقوم بها في ذلك البلد بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار. وفي غينيا - بيساو، تبعث الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة الانتقالية على التشجيع.

وبينما يقر الاتحاد الأوروبي بالتقدم الكبير المحرز في كل من هذه البلدان ويرحب به، نواصل حث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاقات السلام المعنية. وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لغرب أفريقيا. وسيتيح مؤتمر المانحين القادم لليبيريا فرصة مهمة للإعراب عن دعمنا لعملية السلام والإعمار هناك.

وبينما نقر بالأسباب الإقليمية للصراع في غرب أفريقيا، يكون من الخطأ ألا نقر أيضاً بالإسهام الإقليمي في حلها. وذلك هو الحال، على أبرز نحو، في كوت ديفوار

يمكن من قبل جميع الأطراف، وفق ما أوصت به بعثة المجلس الموفدة إلى المنطقة، إضافة إلى ما أوصت به في الفقرة ٣١ من تقريرها. ويعرب وفدنا عن الارتياح لقيام الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء ديارا، والقوات الجديدة على تنفيذ بعض هذه التوصيات بشكل مرحلي ومتتابع. ونشارك الأمين العام أسفه لعدم إحراز أي تقدم جوهري في عملية السلام للأسباب التي أشار إليها التقرير. ونؤيد دعوته إلى إعادة الالتزام باتفاقات ليناس-ماركوسي. ونشيد مرة أخرى بالدور الإيجابي الذي قامت به القوة الفرنسية العاملة هناك.

ونعرب عن قلقنا لما ورد في تقرير الأمين العام حول ليبريا، من انتهاكات لوقف إطلاق النار وحدوث أعمال قتالية خطيرة متفرقة، ونأمل أن تكلل أعمال لجنة الرصد المشتركة بالنجاح. ونأمل أن تكلل بالنجاح أيضاً أعمال اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والإدماج، ونثني على الدور الذي قامت به في ليبريا بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى أن سلمت مقاليد الأمور إلى بعثة الأمم المتحدة.

ويود وفدنا أن يعرب عن تقديره لجهود الأمين العام وقيامه، بحسب توصية بعثة مجلس الأمن، بتعيين السيد كلاين مثلاً خاصاً له في ليبريا ليقوم بتنسيق عمليات منظومة الأمم المتحدة في هذا البلد، إضافة إلى التنسيق مع البعثات الأخرى في منطقة غرب أفريقيا، وفي كوت ديفوار، وفي سيراليون، وذلك وفق ما أوصت به أيضاً بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى تلك المنطقة.

ويرحب وفدنا بالتقدم المحرز حتى الآن في سيراليون، إلا أننا نضم صوتنا إلى الأمين العام بضرورة بذل المزيد من الجهود حتى يستمر التقدم أثناء الانسحاب التدريجي المزمع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولتمكين الحكومة من الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية. ونؤيد مقترحه بأن تقوم

ويتطلع الاتحاد إلى تعزيز شراكتنا مع الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق أهدافنا المشتركة في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، يبدي الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي، السيد هانز دلغرين، والاتحاد ككل استعداداً لتعميق حوارنا مع الأمين العام ومعاونيه، فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان اتحاد نهر مانو، ومع جميع البلدان الأخرى في المنطقة لضمان تحقيق الاتساق والتعاقد بين نهجنا المختلفة وصولاً إلى النجاح في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذا الاجتماع للنظر في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، والتي كان لسورية شرف المشاركة فيها. كما نعبر عن تقديرنا لمساعد الأمين العام، السيد كالوموه، على عرضه للتقرير المرحلي للأمين العام الذي يتناول فيه الخطوات المتخذة، أو تلك المتوخى اتخاذها، تنفيذاً لتوصيات بعثة مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو، وساحل العاج، وليبريا، وسيراليون.

يشعر وفدنا بالارتياح لعودة الهدوء إلى غينيا-بيساو، وتعهد الرئيس الانتقالي والحكومة الانتقالية بإجراء الانتخابات التشريعية في غضون الفترة المنصوص عليها في الميثاق الانتقالي، أو قبل ذلك الموعد، وفق توصية اللجنة الانتخابية الوطنية. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في أن الحاجة ملحة لمشاركة المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي وغيره لتمكين السلطات المحلية من تنفيذ التزاماتها.

أما بالنسبة لكوت ديفوار، فنحن نتفق مع الأمين العام بأن اتفاقات ليناس-ماركوسي واجبة التنفيذ بأسرع ما

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

بداية، أود أن أعرب عن امتنان بلدي لشيلي على إدراج هذه الجلسة المفتوحة في برنامج عمل مجلس الأمن. فالمناقشة الحالية كنا نترقبها منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لمتابعة تنفيذ توصيات بعثة المجلس التي قامت بزيارة منطقة غرب أفريقيا في منتصف عام ٢٠٠٣.

ما برح مجلس الأمن يولي اهتماماً مستمراً للوضع غير المستقر وغير الآمن السائد في تلك المنطقة دون الإقليمية لما يمثله ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وقد أكدت المكسيك على ضرورة معالجة أسباب الصراعات الأفريقية من منظور شامل يتراوح من الوقاية وحتى تدابير بناء السلام. نحن شاركونا في قرارات المجلس دعماً لعمليات السلام، وتنفيذ برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ومكافحة تجنيد المرتزقة والأطفال الجنود، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه، لما يمثله ذلك من انتهاك لعمليات حظر الأسلحة التي يقرها المجلس.

والمكسيك تؤيد مجلس الأمن فيما يتعلق بضرورة بلورة نهج إقليمي لمعالجة هذه المشاكل، وعليه فإننا نوافق على ما ذكره الأمين العام بشأن الحاجة إلى اعتماد تدابير إضافية لمواجهة العوامل المؤدية إلى زعزعة الاستقرار، لا سيما على طول الحدود بين سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار. وفي ذلك الصدد، ستستمر المكسيك في تشجيع تنفيذ استراتيجية إقليمية، تشمل اتحاد نهر مانو، لتحقيق السلام والأمن وللاهتمام بالحالة الإنسانية، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ولا بد أن تعمل الدروس المستفادة من عملية إعادة الإدماج في سيراليون بوصفها مبادئ توجيهية للتغلب على العقبات التي تنشأ في إعادة إدماج الشباب الليبريين في الحياة

البعثات العاملة في المنطقة بوضع خطة طوارئ للحيلولة دون تحرك المقاتلين الأجانب عبر الحدود، الأمر الذي نبهت إليه بعثة المجلس إلى المنطقة؛ إذ أن عبور المقاتلين عبر الحدود يشكل أساس عدم الاستقرار في المنطقة. ونؤيد توصيات الأمين العام لمواجهة هذه الظاهرة.

إن سورية حريصة كل الحرص على متابعة تطورات الأوضاع في القارة الأفريقية بشكل عام، وفي مناطق وسط وغرب أفريقيا بشكل خاص. كما أننا نقدر كل التقدير جهود الأمم المتحدة وممثلي الأمين العام الخاصين في هذه المناطق على ما يقومون به من جهود لتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف، وصولاً إلى تنفيذ الاتفاقات المعقودة بمشاركة دولية، وبمشاركة دول الجوار والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهنا، نثني على دور غانا وغينيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا لدورها الفعال في السعي لحل الأزمات الداخلية في هذه المنطقة.

أخيراً، نود أن نؤكد أن بعثات وقوات الأمم المتحدة العاملة في دول المنطقة، مثل تلك الموجودة في ساحل العاج وسيراليون وليبيريا، لها دور كبير في إعادة الأمن والاستقرار، وفي استعادة الوفاق الوطني. كما أن التأكيد على الحل الإقليمي للتراعات وعلى تضافر جهود الدول المجاورة للمساهمة في ضمان الاستقرار في مناطق الصراع، ووقف تدفق الأسلحة، والمرتزقة عبر الحدود، مسائل هامة جداً. وينبغي أيضاً إعادة التأكيد على دعم تدابير الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز الوقف الاختياري المفروض على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية، ومراقبة عبور هذه الأسلحة عبر الحدود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): أعد بأن التزم بالدقائق الخمس المحددة لكل متكلم، حتى لو اقتضى الأمر أن أتوقف عن الإدلاء بالنص المكتوب لبياني.

أود، سيدي الرئيس، أن أتكلم عن عدد من النقاط كتعقيب مصري على التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا.

أولا، يأتي الاهتمام بدعم التعاون ورفع قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمثابة حجر الزاوية في التناول دون الإقليمي لقضية الأمن والسلام في هذه المنطقة. ولا شك، أن الجماعة قدمت نموذجا يستحق التقدير للقدرات الأفريقية الذاتية في مجالي صنع السلام وحفظه خلال السنوات الأخيرة، بدءا من سيراليون ومرورا بغينيا - بيساو وكوت ديفوار وانتهاء بليبيا. وذلك بالرغم من محدودية الإمكانيات التقنية والسوقية المتوفرة لها.

ونتفق مع ما تضمنه التقرير من ضرورة إيجاد صيغة فعالة لمساعدة الجماعة على تجاوز العوائق التي تواجهها في اتجاه مواصلة أدائها المتميز في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وحفظ السلام. وفي هذا السياق، نترقب باهتمام صدور التوصيات التي ستتقدم بها البعثة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والمفوضية الأوروبية بدعم الاحتياجات الهيكلية والتقنية والمالية للجماعة في مجالي صنع السلام وحفظ السلام في غرب أفريقيا.

ثانيا، نتفق أيضا مع ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن محورية قضية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تغذية الصراعات في مختلف أنحاء أفريقيا، بما في

المدنية. ونأمل، في مؤتمر المانحين بشأن ليبيريا المقرر عقده في الشهر المقبل، أن توجه موارد مالية وافية إلى تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وإلى منع نشأة حالة يكون فيها البديل الوحيد المتاح لهؤلاء الشباب هو العودة إلى الحرب تحت أوامر من يدفع أكثر.

إننا نؤيد أيضا التوجه الذي شجعه مجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٣ بغية تعزيز آلية التنسيق والتعاون بين مكاتب الأمم المتحدة على أرض الواقع. بيد أننا نؤمن بأنه ينبغي أن يكون هناك توازن بين الولايات الموافقة عليها وتوافر الموارد البشرية والمالية. والحالة السائدة في غينيا - بيساو لا تختلف اختلافا كبيرا عن الحالتين في ليبيريا وكوت ديفوار، ولكن القدرات الحقيقية للأمم المتحدة على مساعدة شعب غينيا - بيساو مرهونة بحسن نية البلدان المانحة. ونؤمن بأنه ينبغي أن ينظر المجلس في الحالة وأن يتصدى لها.

إننا ننتظر بتلهف تقرير الأمين العام عن القضايا المتعلقة بعبور الحدود، مع توصيات باتخاذ تدابير عملية للاستخدام الأمثل للمزايا النسبية للأمم المتحدة وللمنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي لديها تأثير في غرب أفريقيا. ونرى أن التقرير ينبغي أن يشمل توصيات بشأن تدابير بناء الثقة، لا سيما تنشيط عملية الرباط، بغية جمع قادة غينيا وسيراليون وليبيريا معا.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد موقف المكسيك المؤيد لإنشاء عملية لحفظ السلام في كوت ديفوار استجابة للمناشدات من حكومة ذلك البلد ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويحدونا أمل كبير جدا في أن تولي المفاوضات المقرر إجراؤها بين أعضاء المجلس أولوية لرفاه شعب كوت ديفوار وسلامه وأمنه.

فالبعد الأمني يعد أحد هذه الأبعاد. وبالتالي، يتعين إيلاء اهتمام دولي مماثل للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للسلام. فالجهود الإقليمية والدولية لحفظ السلام في منطقة ما في أفريقيا يجب أن تدعمها جهود موازية لبناء هذا السلام ومشاركة بين الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية، وخاصة على صعد إعادة الإعمار والتأهيل والدعم المالي والتقني لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونأمل أن يسفر المؤتمر المرتقب لإعادة إعمار ليبيريا عن تقديم نموذج لاستيعاب المجتمع الدولي لمتطلبات بناء السلام بقدر استيعابه لمتطلبات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للممثل سيراليون.

السيد روي (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي، كما يشكر أعضاء المجلس على إتاحة فرصة أخرى لنا لكي نسهم في المناقشات العلنية المفتوحة بشأن ثلاث مسائل، تحظى جميعها باهتمام خاص ومباشر من سيراليون. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، جرت مناقشة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أعقبتها المشكلة المقلقة والمعقدة للأطفال في الصراعات المسلحة. واليوم، تتركز المناقشة على التقرير مرحلي بشأن توصيات بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا، بما في ذلك سيراليون.

وتشكل مشاركتنا اليوم أيضا إبرازا للأهمية التي يوليها وفدي لمثل تلك البعثات الزائرة. فهي تتيح لأعضاء المجلس أن يروا بشكل مباشر - وإن كان بعد أن تراجع الصراعات المسلحة - الحالة على أرض الواقع. وكل زيارة لبعثة تعزز مقدرة المجلس على اتخاذ قرارات واقعية بشأن عمليات حفظ السلام وصنع السلام في كل مسرح من مسارح الصراع. وكانت هذه هي الزيارة الثانية للمجلس

ذلك غرب القارة. وما ننشده في هذا المجال هو إيجاد إطار من التعاون والتنسيق بين كل من الأطراف الإقليمية والأمم المتحدة والجهات المنتجة والمصدرة لتلك الأسلحة، بحيث يمكن التوصل سريعا إلى اتفاق على اتخاذ إجراءات فعالة للحد من انتشار تلك الأسلحة. بما يتسق مع مضمون وأهداف كل من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والوقف الاختياري الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منذ عام ١٩٩٨.

ثالثا، اتصلا بالنقطة السابقة، تعد الاتجاهات الراهنة في مجال تنسيق أنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل من سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار ومكتب المنظمة لبناء السلام في غينيا جديرة بالدعم والتشجيع. فالتناول الإقليمي لقضية تعزيز الأمن والسلام في غرب أفريقيا يتطلب رؤية متكاملة للعوامل التي تتعدى آثارها حدود الدولة الواحدة، وفي مقدمتها قضايا انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا؛ ومكافحة ظاهرة المرتزقة؛ وبرامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

وفي هذا السياق، تكتسب قضية تخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ثم إنهاء البعثة أهمية خاصة في جوهر مفهوم التناول الإقليمي، حيث نرى أن خطط التخفيض يجب أن تتواءم مع إجراء تقييم مستمر ودقيق لمدى التقدم المحرز على الساحة الليبرية تحديدا، نظرا للترابط الثابت بين الأوضاع في الدولتين.

رابعا وأخيرا، يجب ألا يفوتنا في سياق الكلام عن التناول الإقليمي لقضية الأمن والسلام أن نؤكد مجددا على أن السلام هو مفهوم متعدد الأبعاد وغير قابل للتجزئة.

وفي عام ١٩٩٩، في أثناء محادثات السلام في لومي، هزأ المتمردون بنا مرارا. وقالوا إننا لا جيش لنا. واليوم اختلفت الحالة. فبفضل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والبلدان المساهمة بقوات فيها، وفريق التدريب الاستشاري العسكري الدولي بقيادة المملكة المتحدة، والكمونوث، وغيرهم، نستطيع أن نفخر بأن لدينا قوات مسلحة وقوات شرطة أعيد تشكيلها، ومدرية فنيا، ومنضبطة ومخلصة وراغبة في أن تؤدي دورها في تأمين الدفاع والسلامة لشعب سيراليون، وعلى استعداد للقيام بذلك.

ويورد تقرير الأمين العام سردا تفصيليا لمختلف عناصر الحالة الأمنية الراهنة. ونلاحظ، على سبيل المثال، بيانه الذي أفاد فيه أنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وهو الوقت الذي بدأت فيه عملية الإنهاء التدريجي، انسحبت قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من عدد من المناطق الهامة استراتيجيا، وسلمتها لشرطة سيراليون. ونشاطه النتيجة التي خلص إليها ومؤداها أنه تم إحراز تقدم في التسليم التدريجي للمسؤولية عن الأمن الوطني لسيراليون إلى قوات الشرطة والقوات العسكرية في سيراليون.

وأولئك الذين يعرفون ما حدث في سيراليون بحق ومروا - به على سبيل المثال دور الجنود الذين تحولوا إلى متمردين، واستهداف مراكز الشرطة في أعمال الحرق والقتل العمد - هم وحدهم الذين يقدرسون التقدم الذي أحرزناه في قطاعي الأمن والسلام.

وبهذا أنتقل إلى التوصية الثانية لبعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا بشأن سيراليون. وتتعلق هذه التوصية بصلة أخرى. وتشير البعثة إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسلم بأهمية الصلة بين توطيد السلم في ليبيريا المجاورة

إلى سيراليون، وهي بلد كان حتى وقت قريب يستضيف أكبر عدد من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد تقدمت بعثة الأمم المتحدة إلى غرب أفريقيا بثماني توصيات فيما يتعلق بسيراليون. وينبغي أن ينظر في التقرير المرحلي بشأن تلك التوصيات جنبا إلى جنب مع تقرير سابق قدمه الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، نشر قبل أربعة أسابيع بالضبط.

وأود أن أتكلم عن اثنتين فقط من تلك التوصيات. أما التوصية الأولى فتتعلق بالصلة بين الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أو سحبها وقدرتها القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون على الاضطلاع بمسؤولياتهما عن أمن البلد وسلامته. والسؤال هو: ماذا سيحدث في الوقت الذي تنهي فيه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عملياتها تدريجيا، وماذا سيحدث عندما تغادر البلد؟ لقد أوصت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا بأن تكثف الحكومة جهودها لتنمية قدرة الجيش والشرطة على كفالة الأمن عند مغادرة البعثة البلد على النحو المتوخى في نهاية عام ٢٠٠٤.

وقبل أن أمضي في كلمتي، أود أن أقول أن شعب سيراليون لم يتوقع قط أن يبقى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البلد إلى ما لا نهاية. غير أن الشعب أصيب بالصدمة والجزع عندما رأى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يغادر البلد في وقت ساد فيه القلق بشأن فراغ أمني آخذ في الظهور. وفرغ السكان من السحب الفعلي لمظلتهم الأمنية أو إمكانية حدوث ذلك. وتذكروا العمل الرائع الذي قام به فريق الرصد، ولا سيما في الأيام الحالكه التي شنت فيها المتمردون حملة القتل الوحشية التي تسمى على نحو شائن "عملية عدم الإبقاء على أي شيء حي".

التفاخر بجيش مخلص ومدرّب فنيا، إذا كانت قدرة ذلك الجيش على الحركة ونظامه للاتصالات محدودين إلى حد كبير؟ ويشير الأمين العام إلى الحالة المؤسفة لأسطول المركبات التابع للقوات المسلحة وإلى نقص معدات الاتصال. وهنا نشير إلى ما يسمى عجز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن الدفاع عن نفسها عندما شن المتمردون هجومهم في أيار/مايو ٢٠٠٠. وما كان للبعثة أن تكمل مهامها أو أن تقوم بها على نحو جيد إذا لم تكن قد زودت بما يكفي من المعدات. ونحث مجلس الأمن على إعطاء هذا النقص في الهياكل الأساسية أولوية النظر التي يستحقها. وهذا هو صميم كامل خطة الانسحاب.

ونشاطر الأمين العام رأيه بأن التقدم في تعزيز قدرة الجيش والشرطة على تسلم مسؤوليات الأمن الوطني من البعثة يشكل معيارا آمنا رئيسيا ينبغي أن يوجه إجراءات الإنهاء التدريجي للعملية وسحبها. وفي هذا الصدد، نشيد بالأمين العام لقراره الذي يقضي بإجراء تقييم شامل للمعايير اللازمة لخطة الإنهاء التدريجي والانسحاب، فضلا عن التقدم الذي أحرزناه نحن أبناء سيراليون في تعزيز السلم والاستقرار في البلد.

ونأمل أن يولي مجلس الأمن الاعتبار الواجب لملاحظات وتوصيات الأمين العام التي سيتم استخلاصها من ذلك التقييم. ولا شك لدينا في أن المجلس سوف يأخذ أيضا في الحسبان آراء حكومة سيراليون ويوليها الاعتبار الواجب عند تقرير مستقبل عملية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل غانا، وأعطيه الكلمة.

السيد إفاه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، وسائر أعضاء مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة لمناقشة

وتعزيز الاستقرار في سيراليون ومنطقة اتحاد نهر مانو الفرعية. وتذكر سيراليون هذه الصلة تمام الإدراك. ومن يمكن أن ينسى أن حرب المتمردين بدأت من ليبيريا ووجهت من هناك إلى حد كبير؟

ويسلم الأمين العام نفسه بهذا ويشير إليه في تقريره المرحلي عن توصيات البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا. فهو يشير، على سبيل المثال، إلى الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في ليبيريا وأثرها في المنطقة الفرعية، وكذلك إلى إسهام العملية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقوات العسكرية لسيراليون في إحكام السيطرة على المناطق الحدودية. إلا أنه يشير عن حق إلى أن تلك المناطق ما زالت تشكل تحديا آمنا كبيرا. وينبغي للمجلس أن يحيط علما على نحو خاص بهذه المشكلة.

وتبشر الاتجاهات نحو السلم والاستقرار في ليبيريا بالخير فيما يتعلق بتعزيز السلم في سيراليون. إلا أنه يجب أن تتوفر لدينا القدرة على ردع أي تكرار للغزو الذي شنه المتمردون في عام ١٩٩١ عبر حدودنا الشرقية.

ويمكننا، في هذه المرحلة، أن نقول إن احتمالات الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أمننا الوطني وسلامتنا الوطنية عندما تغادر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون البلاد، احتمالات جيدة - وربما تكون جيدة جدا. ولكن لا يزال هناك، كما ذكر الأمين العام، عدد من المشاكل المعلقة التي تحتاج إلى الاهتمام على سبيل الاستعجال.

وعلى رأس هذه المشاكل، الحاجة إلى موارد إضافية لتعزيز القدرة العامة للجيش والشرطة على الاضطلاع بمسؤولياتهما. ولا يكفي تدريب أفراد الشرطة وأفراد الجيش ونشرهم في المناطق التي تخلّوها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دون تزويدهم بالهياكل الأساسية اللازمة، مثل مراكز الشرطة، والثكنات العسكرية وثكنات الشرطة. وما جدوى

تقريره عن بعثة مشتركة مع مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو، أن إجراء الانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو يشكل أولوية عالية، وأن الحاجة تمس إلى المساعدة الدولية في ذلك الصدد. ويقدر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية كل الجهود التعاونية التي يبذلها المجتمع الدولي حاليا لتقديم المساعدة إلى غينيا - بيساو للخروج بها من محنتها. وأحاطت القمة السابعة والعشرون للجماعة الاقتصادية، المعقودة في أكرا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ علما باشتراك مؤسسات بريتون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو إيجابي في مساعدة الحكومة الانتقالية في وضع خطة اقتصادية قصيرة الأجل. وطلب رؤساء الدول أو الحكومات إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى جميع الشركاء، مد يد العون لتعبئة المساعدة من المانحين الدوليين إلى غينيا - بيساو.

ونرحب كذلك بالرد القاطع فيما يتعلق بتنفيذ عملية السلام الليبرية. ويشجع الجماعة الاقتصادية بصفة خاصة التحويل حسن التوقيت لقوات التدخل التابعة لها إلى قوات ذات خوذ زرق لحفظ السلام، والتحركات الأخيرة الرامية إلى توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لتشمل المناطق الداخلية التي يسودها الاضطراب.

ونود في ذلك الصدد أن نؤيد التوصية الواردة في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام، ونكرر النداء الذي وجهته القمة السابعة والعشرون للجماعة الاقتصادية للتعجيل بنشر كامل القوة المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أنحاء البلد كافة من أجل تعزيز الأمن وتيسير التنفيذ الناجح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على وجه التخصيص، أود أن أ طرح صورة الشباب الذين لم يعرفوا شيئا سوى تجارة الحرب.

التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام عن توصيات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (S/2003/1147). وهذا دليل آخر على اهتمام المجلس بغرب أفريقيا.

وإنني إذ أتكلم باسم رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) التي تتكون من ١٥ عضوا، ومع كل الاحترام الواجب للمجلس، يجب علي مع ذلك أن أضيف أن المهلة القصيرة التي أعطيت لنا للاشتراك في هذه الجلسة لا تعطي مؤشرا جيدا على التحسينات التي نادت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامة في أساليب عمل هذا المجلس، بغية كفالة المشاركة الأوسع في مداولاته. ولهذا، يجب ألا يساء تفسير قلة المتكلمين من غرب أفريقيا، بل ومن أفريقيا بأسرها، في هذه المناقشة على أنه نقص في اهتمام البلدان الأفريقية بالمسائل التي تؤثر على منطقتها.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره قيد المناقشة. وكتقييم عام، نوافق على الملاحظة الواردة في التقرير والقائلة بأنه على الرغم من أنه قد أحرز، بوجه عام، تقدم ملموس في بعض المناطق في البلدان المتأثرة في غرب أفريقيا، فلا يزال يتعين عمل الكثير في إطار السعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

ومن المثلج للصدر أن نلاحظ التقدم الكبير الذي تحقق في غينيا - بيساو تحت القيادة المقتردة للسيد إنريك بيريرا روزا، الرئيس الانتقالي وبخاصة التزام الحكومة الانتقالية المعلن باستعادة حكم القانون وإجراء الانتخابات التشريعية في موعد غايته نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤.

ومن الجلي أن غينيا - بيساو تحتاج إلى موارد كافية كيما تتمكن مرة أخرى من الوقوف على أقدامها والسير على الطريق السليم. ويذكر التقرير أن الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يؤكد، في

الرجل ٢٠ عاما من السلام، فإن تدميره لا يحتاج إلا إلى ٢٠ ثانية“. ولا يجوز لنا أن نتخلى عن أداء واجبنا تجاه قادة الغد.

في الجمهورية الشقيقة كوت ديفوار يتمثل الشغل الشاغل للجماعة الاقتصادية تأمين إعادة السلم والأمن إلى نصايبهما. ونحن على اقتناع بأنه يمكن التوصل إلى هذا على أفضل وجه وبسرعة إن استجاب المجلس لنداء قادة الجماعة وغيرهم من أجل زيادة عدد قوات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وتحويلها المبكر إلى بعثة كاملة للأمم المتحدة لحفظ السلام تضم القوات التي تعمل الآن ضمن بعثة الجماعة في كوت ديفوار.

أود أن أعيد إلى الذاكرة أنه حينما اجتمع وفد وزاري من مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن مع مجلس الأمن في الخريف الماضي، كانت الحالة في كوت ديفوار من البلبلة إلى أن حدا بالبعض إلى الشعور بالقلق من إرسال قوة للأمم المتحدة إلى تلك البيئة ومنذ ذلك الحين، بُذلت ولا تزال تبذل جهود مكثفة لتنفيذ اتفاق ليناس ماركوسي واتفاق أكرا، كما أن الوضع تحسن كثيرا ويسعدنا أن نخطط المجلس علما بأنه عقب صدور تقرير الأمين العام (S/2003/1147) موضع النقاش الآن، حل محل المجاهدة بين الحكومة وحركة القوات الجديدة تواصل صحي بين الطرفين، مع عودة القوات الجديدة إلى حكومة المصالحة القومية. وسوف يكون من دواعي الأسف الشديد أن يسمح مجلس الأمن، وهو الهيئة الغنية بالتجربة وتنوع المعرفة بمنع الصراع وإدارته وتسويته، بأن يسوده شعور بالأمن الزائف، ويضيع فرصة الزخم الناجم عن التطورات الإيجابية الأخيرة في ذلك البلد.

وأود أن أؤكد أنه رغما عن تحقيق بعض التقدم المحسوس في عدد من المسائل ذات الأهمية، فإن الحالة

وبدون بذل الجهود اللازمة لاستيعابهم في المجتمع، هل سينمي المجتمع العالمي بهذا ومن غير قصد، مرتزقي الغد الدوليين، بل وربما قلت الإرهابيين؟

من الواضح أن ليريا، شأنها شأن بقية البلدان الموبوءة بالصراعات في غرب أفريقيا، لم تصل إلى بر الأمان بعد، وستستمر حاجتها إلى العون والدعم الدوليين فترة من الزمان، ولذا أود أن انتهز هذه الفرصة لكي أحث المجتمع الدولي مرة أخرى على دعم عملية السلام في ليريا بسخاء وذلك بالتأكد من الوصول إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الدولي للمناخين لإعادة إعمار ليريا المقرر عقده في ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ هنا في المقر الدائم للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بسيراليون، إذ نشارك في التفاؤل الذي ولده التقدم في توطيد دعائم السلام، فإننا ندرك أيضا الحاجة إلى الحرص الشديد في التأكد من أن انسحاب بعثة الأمم المتحدة لسيراليون من البلد لا يزال يأخذ في الاعتبار قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها الأولى إزاء الصورة العامة لأمن الأمة، وزيادة التحكم في الموارد الأولية وبسط الإدارة المدنية في أرجاء البلد. وفي هذا الصدد، تثنى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) على الأمين العام لقراره بإيفاد بعثة تقييم إلى سيراليون لتقييم التقدم في تنفيذ المعايير المحددة وذلك لتتویر قرارات الانسحاب التدريجي للبعثة.

وستحتاج سيراليون بصورة خاصة إلى معونة المجتمع الدولي في تقديم الموارد الإضافية لمساعدة البلد على تناول المشكلتين التوأمين وهما التعليم والبطالة. وكما ورد في البلاغ الصحفي لقمة الجماعة، يجب أن تركز هذه المعونة على إيجاد عدد أكبر من الوظائف وفرص العمل للمراهقين والمحاربين السابقين. وحسبما قال أحد الحكماء ”الشباب أول ضحايا الحرب وأول ثمار السلام. وبينما يستغرق صنع

وعدد سكانها ١٦ مليون نسمة. من أجل هذا، فإننا نعتقد أن هذه هي الأسباب الصحيحة وراء الرقم الذي اقترحه الأمانة العامة من أجل تأمين قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين ومن أجل تأمين السلام والأمن في بلد يشير صوب الانتخابات.

ونشارك في الرأي الذي يعبر التقرير عنه بوضوح بأنه على الرغم من الخطوات المشجعة التي اتخذت لمعالجة المسائل الإقليمية المتشابكة فلا يزال هناك العديد من العوائق التي تقف في طريق الجهود الهادفة إلى الاستقرار في منطقة غرب أفريقيا الفرعية وتأمين الحكم والتنمية الصالحين. ولذا فنحن نرحب بالجهود المستمرة الهادفة إلى تنفيذ توصيات مجلس الأمن بما فيها تقصي وسائل زيادة التعاون بين المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية والمساعدة في تقوية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وتعبئة الدعم من أجل إعادة تنشيط اتحاد نهر مانو، وتوفير مساعدة المانحين من أجل إصلاح قطاع الأمن ومناهضة استخدام المرتزقة والجنود الأطفال وحماية الأطفال والنساء من العنف والاستغلال الجنسي.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على وجوب تركيز الاهتمام بصورة خاصة على مشاكل انتشار الجماعات المسلحة التي تنتقل من بلد إلى آخر في غرب أفريقيا، ووجود عدد ضخم من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدام المرتزقة والبطالة بين الشباب. وقد يكون من المناسب هنا التأكيد على حقيقة الرابطة بين التجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة من جانب، وانتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها في غرب أفريقيا، من جانب آخر. ولقد دلت الجماعة الاقتصادية بإيقافها الطوعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على التزامها بالحد من هذه الظاهرة. ولكن الحاجة ستتطلب تعاون شركاء عالميين بطرق مثل تلك المذكورة آنفا بصدد

ما زالت أبعد عن أن تكون مرضية. ومثلما أورده الأمين العام في تقريره المرحلي، لا تزال أراضي كوت ديفوار مقسمة فعلا، مع سيطرة القوات الجديدة على ما يقرب من ٦٠ في المائة من أرض الوطن. وفي هذه المرحلة، تدعو الحاجة إلى وجود قوي لإشاعة الثقة وانتهاز فرصة الهدوء والحوار البناء بين المتحاربين. وإن لم نفعل ذلك، فقد تحدث انتكاسة ويستعر الصراع من جديد. وعلى الأمم المتحدة أن توفر الضمانات الموثوقة بالأمن لكل الأطراف الرئيسية وأن تقف حائلا بين المتحاربين المحتملين.

لقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بالتصريح ببعثة كاملة لحفظ السلام في كوت ديفوار، حينما ينتهي أجل تفويض بعثة الأمم المتحدة الحالية في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. لقد وافقت حكومة كوت ديفوار على استضافة هذه البعثة. كما أن القوات الثائرة تتقرب بشغف وجودا قويا للأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما حثت الجماعة الاقتصادية، التي تضطلع مع فرنسا بعبء المحافظة على السلام في كوت ديفوار، على إنشاء قوة كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في ذلك البلد. ولقد خلص الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الحاجة تدعو إلى وجود قوي للأمم المتحدة في كوت ديفوار وتقدم بمقترحات في هذا الشأن كي يبحثها المجلس.

أما بصدد تقدير حجم القوة بـ ٦ ٢٤٠ فردا الموصى به، فنحن على ثقة دائما بأن الأمانة العامة قد قامت بعملها بصورة مهنية قبل التوصل إلى هذا الرقم. زد على ذلك أن ولاية القوة المقترحة ستختلف تماما عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي كانت عملية مؤقتة تغطي جزءا صغيرا من البلد. إن المقارنات ليست ملائمة دائما، ولكن على المجلس أن يلاحظ أن الأمم المتحدة أقرت في ليبيريا بعثة من ١٥ ٠٠٠ فرد في بلد عدد سكانه ٣ ملايين، في حين أن كوت ديفوار مساحتها أكبر بكثير من ليبيريا،

تسوية الصراعات في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا - بيساو. وترجع هذه التطورات إلى جهود المجتمع الدولي والأطراف المعنية في تلك البلدان. كما أود أن أوضح أن الصراعات في بلد معين في غرب أفريقيا غالبا ما تتأثر بصراعات في بلد آخر. ولذلك فإن من الأهمية الكبيرة أن تعمل البلدان في الإقليم في تضامن لمحاولة تسوية الصراعات بروح من الملكية الإقليمية المشتركة إن جاز التعبير.

وفي هذا الصدد، تقدر اليابان تقديرا عاليا للإسهامات التي تقدمها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) وتعتقد أن على المجتمع الدولي أن يشجع هذه المبادرات الإقليمية وأن يدعم الجماعة لكي تزداد قدرتها على الاضطلاع بأنشطة السلام. لقد قدمت اليابان المعونة لاجتماع الطاولة المستديرة للجماعة الاقتصادية الذي انعقد في أكرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ونود أن نستمر في دعم جهود الجماعة. وفي نفس الوقت، أحطت علما بأن ٢٠ ٠٠٠ تقريبا من القوات تنتشر حاليا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وأن مكتبا للأمم المتحدة يعمل في غينيا - بيساو. أضف إلى ذلك أن الأمين العام قد أصدر لثوه تقريراً يوصي بإنشاء قوة لحفظ السلام في كوت ديفوار.

ولا شك في أن على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الهادفة إلى تسوية تلك الصراعات.

ولكن إن تكلمنا بصراحة، فمن الضروري أن ندرك أن هناك حدا للموارد التي تستطيع الأمم المتحدة أن تستخدمها في هذه الأغراض. أما وقد قلت هذا، فإن موارد المنظمة لهذه الأغراض تتأني لا من أعضاء المجلس فحسب، ولكن من غير الأعضاء بالمجلس أيضا. ولذا يجب علينا نحن الأعضاء أن نولي الاهتمام بكيفية تمويلنا للعمليات.

مسألة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج وإعادة توطين المقاتلين السابقين بشكل شامل، بالإضافة إلى إجراءات البلدان المصدرة للأسلحة لكي تتحلى بأعلى درجة من المسؤولية بصدد صفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد الجماعة الاقتصادية تماما قيام مجلس الأمن بتشجيع التعاون الدولي والإقليمي بصدد بحث مصادر هذه الأسلحة ونقلها في مجال مناهضة الحد من مثل هذا الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة بصورة فعالة. وإزاء الأبعاد الإقليمية للصراعات في غرب أفريقيا وما يتصل بها منه مشكلة البطالة بين الشباب، نترقب بشغف تقديم مكتب الأمم المتحدة التقرير الذي طلبه مجلس الأمن تحديدا بشأن البطالة بين الشباب.

أخيرا، أود أن أسجل التقدير العميق الذي تستشعره الجماعة الاقتصادية تجاه الأمم المتحدة والأمين العام، السيد كوفي عنان، لالتزامه الشخصي برؤية منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تنفض عن نفسها المنظر البائس للصراع الأهلي الذي أصاب بعضا من بلدانها فترة أكثر من عقد. كما نستشعر الامتنان لمجلس الأمن الذي أعطى الأولوية لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين في غرب أفريقيا. وكما ذكرته وفود الجماعة الاقتصادية غالبا في هذا المنتدى، تقف المنطقة على أهبة الاستعداد للتعاون والانشغال مع مجلس الأمن لدعم السلام والأمن والتنمية فيها.

أرجو المعدرة، سيدي الرئيس، إن كنت قد أطلت إلى أبعد من الوقت المخصص لي، ولكني تكلمت باسم ١٥ بلدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هرغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان بالتطورات الإيجابية الأخيرة المتوجهة إلى

أفريقيا على كيفية استعادة الأمن البشري في منطقة ما بعد الصراع. ومن جهة أخرى، تشعر اليابان بالقلق من أحداث العنف التي جرت في آخر كانون الأول/ديسمبر الماضي في عملية تنفيذ برنامج نزع السلاح. ومن المهم من أجل منع تكرار وقوع تلك الحوادث أن يفهم الجنود الذين يترع سلاحهم مضمون البرنامج وإجراءاته، عن طريق أنشطة مكثفة للإعلام العام.

ومثلما ذكرته آنفا، تعتقد اليابان أنه يجب وضع استراتيجيات خروج واضحة لكل عمليات حفظ السلام منذ البدء فيها. ومن المهم في هذا الصدد أن تُختتم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في آخر ٢٠٠٤ كما جاء في الخطة المرسومة الواردة في تقرير الأمين العام ذي الصلة. ولذا تهتم اليابان جدا بتوصيات الأمين العام التي قد تُقدم في آذار/مارس ٢٠٠٤ على أساس نتائج بعثة للتقييم تعنى بانسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وهناك جهود مستمرة لتقوية جيش سيراليون وشرطتها وإنشاء سلطة فعالة لحكومة سيراليون، في المنطقة التي تجرى بها أنشطة استخراج الماس على سبيل المثال. وتعتقد اليابان أن هذه الجهود ستساعد على استتباب السلام في سيراليون. وللمجتمع الدولي والحكومة سيراليون حاجة إلى المزيد من دعم هذه الجهود لكي توجد الظروف التي تتمكن فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من استكمال ولايتها.

وكما سبقت الإشارة إليه، غالبا ما تكون لصراع في بلد بغرب أفريقيا أبعاد إقليمية. ولذا فإنه من الأهمية بمكان معالجة مسائل مثل السيطرة على الحدود، والمرتقة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واللاجئين من زاوية إقليمية. ونؤمل أن تُقدم توصيات الأمين العام بصدد المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا في القريب العاجل. وإني لمتأكد من أن تلك التوصيات ستكون مفيدة للغاية في تمكين المجلس والبلدان المعنية وكذلك المنظمات

ومطلوب من اليابان أن تشارك، تلقائيا، بما يقرب من ٢٠ في المائة من ميزانية كل عملية لحفظ السلام ينشئها مجلس الأمن دون المشاركة جوهريا في مناقشات المجلس. نحن بطبيعة الحال مهتمون جدا بحجم المتطلبات المالية لكل عملية لحفظ السلام ونود أن نطلب إلى مجلس الأمن أن يبحث جديا كيفية بلوغ أهداف المحافظة على السلام والأمن بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. كما نود أن نؤكد أهمية مناقشة المجلس لاستراتيجية محددة للخروج من العمليات حينما يقرر المجلس إنشاء أية عملية لحفظ السلام.

لقد بلغت الحالة في كوت ديفوار مرحلة في غاية الخطورة، ومن الأهمية بمكان أن يبذل مجلس الأمن جهودا للمحافظة على الزخم الذي ولّده بتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأفهم أن أعضاء المجلس يناقشون الآن إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام في كوت ديفوار، تمشيا مع توصية الأمين العام في تقريره بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/2004/3). وتعتقد اليابان أن من المهم أن تتوفر الشروط المحددة التي وردت بالتقرير لإنشاء مثل هذه العملية. زد على هذا، أننا نرى أنه ينبغي للأمانة العامة، قبل أن يتخذ المجلس قرارا، أن تشرح أيضا للدول غير الأعضاء بالمجلس لماذا ترى أن عدد القوات التي اقترحتها لتنفيذ ولاية العمليات التي يمكن القيام بها عدد مناسب. كما أرغب أن أتقدم بنفس الطلب بصدد عدد الشرطة المدنيين الذي سيُفترض فيما بعد.

وبالنسبة لليبيريا، ترحب اليابان بالجهود المبذولة الآن للاستعداد لعقد المؤتمر الدولي لإعادة أعمال ليبريا في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وترحب اليابان أيضا بالتقدم الذي أحرزته عملية السلام، بما في ذلك بداية نزع السلاح والتسريح والجهود المبذولة لتكوين حكومة قوية انتقالية في ليبريا. ونؤمل أن تصبح ليبريا مثالا طيبا في غرب

خلاصة القول إنه يبدو أن كل شيء يشير إلى أن عام ٢٠٠٤ سيكون عام سلام، حتى ولو دعت الحاجة إلى تكريس السلام على أساس يومي حتى إجراء الانتخابات العامة في ٢٠٠٥. وهنا أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان حكومة كوت ديفوار وشعبي للمجتمع الدولي على جهوده التي لا تكل من أجل تحقيق عودة السلام إلى غرب أفريقيا وخاصة في كوت ديفوار، إذ يجب هنا التأكيد على أنه لا يمكن التفكير في السلام على المدى البعيد إلا داخل منظور دون إقليمي. وهذا هو سبب ترحيب وفدي بالمنحى دون الإقليمي للمشاكل التي يعالجها الجزء الثالث من تقرير الأمين العام، خاصة البحث عن تسوية إقليمية لمشكلة البطالة بين المحدثين وإمكانية تحديد إطار شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المستوى الإقليمي، إن كان لنا أن نشير إلى مثالين فقط.

على أية حال، أود أن أكرر هنا التأكيد على تصميم الأطراف الإفوارية على تحقيق السلام. ولذا تأمل الحكومة الإفوارية أن يمكنها الاعتماد على مجلس الأمن إلى أن تبلغ عملية السلام مرحلة لا رجعة فيها، عن طريق تحويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية حقيقية لحفظ السلام.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لإشراككم في انشغالاتنا بإيضاح وجهة نظرنا في مسألة ذات حساسية خاصة. الواقع أنه منذ بدء هذه الأزمة التي فرضت على الشعب الإفوري حتى اليوم، يبدو أن مسألة الطائرات المروحية والمقاتلات التي حصلت عليها القوات المسلحة القومية تثير انشغالا في بعض أجزاء المجتمع الدولي التي يبدو أنها تستشعر تسلطا مقلقا إزاءها إذ تعتقد أن هذه الأسلحة القتالية العادية هي أصل الشرور التي تصيب كوت ديفوار اليوم. وبدون الدخول في تفاصيل أود أن أذكر ما يلي:

الإقليمية في غرب أفريقيا من معالجة هذه المسائل بطرق أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد السفير، وإني لوائق من أن تعليقاتكم ستؤخذ في الاعتبار. والآن أعطي الكلمة لسفير كوت ديفوار.

السيد جانغون - بي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن وفدي ممتن لكم لتنظيمكم هذا التبادل الحماسي لوجهات النظر حول تقرير الأمين العام بصدد التقدم الذي أحرز في تطبيق توصيات بعثة مجلس الأمن إلى تلك المنطقة والمؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في الوثيقة S/2003/1147.

وأود أن أشكر السيد كالوموه على العرض الممتاز لتقرير الأمين العام. وبعد استئذانكم، سيدي، أود أن أقصر كلمتي على الحالة في كوت ديفوار بصفة أولية. ويتفق وفد بلادي كاملا مع البيان الذي تقدم به سفير غانا وهو رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية). وعدا عن القليل من الأخطاء في المعلومات التي تعتبر في آخر الأمر أخطاء صغيرة، يمكن اعتبار تقرير الأمين العام بصورة عامة متفقا مع الموقف الحقيقي على أرض الواقع رغما عن أننا يجب أن نؤكد بأن تقدما محسوسا قد تحقق منذ ظهور التقرير.

ويجب الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية، في بيان له للأمة، قد ردد التزامه الكامل بتنفيذ اتفاق ليناس ماركوسي وأن وزراء "القوات الجديدة" قد استعادوا مقاعدهم بحكومة المصالحة القومية. وبدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فعلا، وخاصة بانسحاب الأسلحة الثقيلة والخفيفة من الخطوط الأمامية، وجمعها في مناطق متفق عليها تحت إشراف قوات محايدة.

الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ونشكركم أيضا على تنظيم هذه المناقشة. وأود، في نفس السياق، أن أشكر سلفكم على الطريقة المقتدرة التي أدار بها شؤون المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومع ذلك، يعرب وفدي في الوقت نفسه عن أسفه على أننا لم نجد الوقت الكافي لدراسة التقرير، علما بأهمية الموضوع كله وأهمية بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

ونود كذلك أن نهنئ البرازيل وبنن والجزائر ورومانيا والفلبين على انتخابهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونتطلع، كعهدها دائما، إلى العمل على نحو وثيق مع جميع الأعضاء.

وبالنيابة عن وفدي، ينبغي أن أشيد بمجلس الأمن على اشتغاله الدائم بالحالة في غرب أفريقيا. ونشير مع التقدير إلى جهود المجلس العديدة، التي بلغت ذروتها بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا قبل سنتين تقريبا.

ويرحب وفدي ترحيبا حارا بعرض التقرير المرحلي للأمين العام المتعلق بتوصيات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا. يبرز التقرير التدابير المتخذة في تنفيذ توصيات بعثة مجلس الأمن فيما يتعلق بغينيا - بيساو وكوت ديفوار وسيراليون. ويعالج التقرير بصورة وافية شواغل وفدي بعرضه وسائل عملية لمعالجة المسائل العابرة للحدود التي حددتها بعثة المجلس.

وفيما يتعلق بالحالة في غينيا - بيساو، نلاحظ أنه بعد بعثة المجلس إلى البلد في السنة الماضية والمشاورات التي جرت، في السنة الماضية أيضا، بين المجلس والقيادة الجديدة في غينيا - بيساو، ظل مجلس الأمن يراقب التطورات في ذلك البلد. وتلقينا حتى الآن بعض المعلومات الجيدة بشأن التقدم الذي يجري إحرازه في العملية الانتخابية وبشأن إمكانية تقديم مساعدة مالية وتقنية من بعض المانحين. وبالنظر

أولا، إنه من الأهمية بمكان أن نضع في أذهاننا أن كوت ديفوار، كدولة ذات سيادة، لها الحق في شراء أية أسلحة تختارها من أية سوق، بما يتفق مع مصالحها من أجل الدفاع القومي، مع الاحترام الكامل لكل الصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح العام، ومن المهم احترام سيادة كوت ديفوار.

ثانيا، أود أن أشير إلى أنه بعد تجريد الطائرات المروحية وما تسمى بالطائرات المقاتلة من السلاح، يمكن أن تستخدم أيضا في مهام الشرطة المدنية المتعلقة بمراقبة الأراضي الإقليمية. ولكن إبقاءها رابضة على الأرض بصورة دائمة سيضر بأعمال الشرطة المدنية والوطنية. وستكون لذلك آثار كبيرة على الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار.

ثالثا، من المهم أن نلاحظ أن مؤسسات الجمهورية، بسبب الحالة الصعبة التي هي عليها، لم تكن تستطيع المبادرة بعمل أي شيء. إنها مجرد ضحايا وقد شاركت في الدفاع عن النفس الذي يأذن به ميثاق الأمم المتحدة. ولم تستخدم المروحيات والطائرات المقاتلة استخداما عسكريا إلا في الرد على الهجمات الفردية؛ ولذا فإنها ستبقى رابضة على الأرض ما دامت هذه الأعمال العدوانية متوقفة. وستظل الحالة على ذلك ما دامت هناك خطوات كبيرة تتخذ نحو السلام. وبوسع المجتمع الدولي أن يبقى مطمئنا على ذلك، وينبغي له أن يأخذ في الحسبان هذا البعد من أبعاد المسألة.

إن شعب كوت ديفوار يدرك تماما ضرورة المصالحة الحقيقية بين أبنائه وبناته - فهم لدى التحليل النهائي الخاسرون الرئيسيون في الحرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا، وأعطيه الكلمة.

السيد نديجيديهي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس

برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل فيما يخص ٣٨,٠٠٠ مقاتل، بما في ذلك بعض الجنود الأطفال و ١,٠٠٠ من المقاتلات الإناث. وأنشئت أيضا لجنة وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل تحت إشراف رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا والممثل الخاص للأمين العام في ذلك البلد. وتشيد نيجيريا بجهودهما وإنجازتهما، وتحت على مواصلة مشاركة الأمم المتحدة بقوة في ليبيريا حتى لا تتكرر أخطاء الماضي.

وفيما يتعلق بالحالة في سيراليون، نلاحظ مع الارتياح توطيد السلام في ذلك البلد بدعم نشط من الأمم المتحدة. ومع ذلك، ستظل نيجيريا تحت على تحري الحذر الشديد في تنفيذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتفادي نقض المكاسب التي تحققت من حيث الاستقرار.

ختاما، تعرب نيجيريا عن تقديرها للأمين العام، كوفي عنان، ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على ما قدموه من مساعدة وما بذلوه من جهود حققت شيئا من السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

إلى التدهور الاقتصادي الخطير في غينيا - بيساو، تحت نيجيريا المجلس على تقديم صفقة إنقاذ اقتصادية كبيرة وشاملة إلى ذلك البلد. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار، نشير إلى أن المجلس أجرى بلطف مشاورات مع وفد وزاري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الربع الأخير من ٢٠٠٣. وأسهم إنشاء بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة في كوت ديفوار إسهاما كبيرا في استقرار الحالة السياسية التي كانت ستظل متفجرة لولا ذلك. وإذا أعجب وفد الجماعة الاقتصادية بجهود مجلس الأمن، فقد طلب من المجلس بصورة محددة إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. ولذا أغتتم هذه الفرصة لأحث المجلس على أن يكمل على سبيل الاستعجال الترتيبات اللازمة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار.

إن نيجيريا تشيد بالأمم المتحدة على تيسير مختلف عمليات السلام التي أدت في نهاية المطاف إلى وقف القتال في ليبيريا. وننوه بالدعم السياسي الذي قدمته الأمم المتحدة إلى عملية الجماعة الاقتصادية للاستجابة السريعة التي أمنت منروفا بصورة فعالة قبل نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة. ونشيد بإنشاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا في وقت مبكر. الآن وقد أصبح وقف إطلاق النار الآن ساري المفعول، وتم تنصيب الحكومة الجديدة، غدت الحالة الأمنية مستقرة بصورة كافية لاستئناف العمليات الإنسانية. واكتمل